الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٥/١٤
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٨/١٢
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

النفوذ الروسي في إفريقيا وتأثيره على مستقبل الديمقراطية في دول الساحل الإفريقي

Russian Influence in Africa and Its Impact on the Future of Democracy in the Sahel States

م. أزهر محمود سليمان محمود العجيلي
Assistant Professor: Azhar Mahmood Sulaiman
كلية العلوم- جامعة تكريت
Tikrit University /College of Science
Aazhar.M.S@tu.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

المستخلص

يتناول البحث النفوذ الروسي في إفريقيا وأثره في مستقبل الديمقراطية بدول الساحل الإفريقي، من خلال تحليل أدوات الحضور الروسي السياسية والعسكرية والإعلامية، ودراسة حالات مالي وبوركينا فاسو والنيجر باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ودراسة الحالة. وتوصل إلى أن توسع النفوذ الروسي ارتبط بتراجع النفوذ الغربي، وأسهم في دعم الأنظمة العسكرية وتعقيد مسارات التحول الديمقراطي، بما يجعل مستقبل الديمقراطية مرهونًا ببناء مؤسسات سياسية مستقرة، ومعالجة الأزمات الداخلية، وتحقيق توازن في العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية: النفوذ الروسي، الساحل الإفريقي، الديمقراطية، الانقلابات العسكرية، التنافس الدولي.

Abstract

This research examines Russian influence in Africa and its impact on the future of democracy in the African Sahel region, in light of the geopolitical transformations witnessed across the African continent in recent years and the growing international competition for spheres of influence, particularly in politically and security-fragile states. The study focuses on analyzing the nature of the Russian strategy in Africa, the instruments employed by Moscow to expand its presence in the Sahel region, and the implications of this influence for democratic transformation and political stability in the region.

The study adopts the descriptive-analytical approach to examine the political, military, and media dimensions of Russian influence. It also employs the historical approach to trace the evolution of Russian-African relations from the Cold War period to the present day, in

addition to the case study approach in analyzing the cases of Mali, Burkina Faso, and Niger.

The research concludes that Russia has succeeded in expanding its influence in the Sahel through a variety of instruments, including military cooperation, arms deals, private military companies, state-directed media, and political support for military regimes. The study further demonstrates that the rise of Russian influence has been associated with the decline of traditional Western influence, particularly French influence, as well as with the political transformations witnessed in several Sahel states as a result of military coups and ongoing security crises.

The study also reveals that the growing Russian presence has contributed to reshaping political and regional balances in the Sahel region. However, it has simultaneously complicated democratic transition processes by supporting military regimes and reducing international pressure related to political reform and democratization. The findings further indicate that the future of democracy in the region faces significant challenges linked to weak political institutions, escalating security crises, foreign interventions, and persistent economic and social underdevelopment.

The research concludes that the future of democracy in the Sahel states will remain dependent on the ability of these countries to build stable political institutions, address their internal crises, and maintain balanced international relations away from geopolitical rivalries and international competition for influence within the African continent.

Keywords: Russian Influence, Africa, African Sahel, Democracy, Military Coups, International Competition, Wagner Group, Political Influence.

المقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقدين الأخيرين تحولات جوهرية أعادت تشكيل طبيعة التفاعلات السياسية والاستراتيجية بين القوى الكبرى، ولا سيما في المناطق التي تعاني من الهشاشة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، ومن أبرزها القارة الإفريقية عمومًا، ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص. فقد أصبحت هذه المنطقة تمثل فضاءً جيوسياسيًا مفتوحًا للتنافس الدولي بفعل موقعها الاستراتيجي، وامتلاكها موارد طبيعية مهمة، فضلًا عن كونها منطقة عبور حيوية تربط شمال إفريقيا بعمقها الإفريقي جنوب الصحراء.

وتُعد منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق تعرضًا للأزمات المركبة، إذ تعاني من تصاعد الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة، وضعف البنى الاقتصادية، وتراجع مؤشرات التنمية، فضلًا عن هشاشة المؤسسات السياسية والدستورية، الأمر الذي جعلها بيئة ملائمة لتنامي التدخلات الخارجية وتزايد النفوذ الدولي فيها. وفي هذا السياق برزت روسيا بوصفها أحد أبرز الفاعلين الدوليين الذين سعوا إلى إعادة توسيع حضورهم في القارة الإفريقية بعد سنوات من التراجع الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي.

وقد اتخذت العودة الروسية إلى إفريقيا أشكالًا متعددة، شملت التعاون العسكري والأمني، وإبرام الاتفاقيات الاقتصادية، وتوسيع الحضور الدبلوماسي، فضلًا عن توظيف الشركات العسكرية الخاصة، وفي مقدمتها مجموعة فاغنر، بوصفها أداة لتعزيز النفوذ الروسي داخل عدد من الدول الإفريقية، وخاصة في منطقة الساحل الإفريقي. كما عملت روسيا على استثمار حالة التراجع النسبي للنفوذ الغربي، ولا سيما الفرنسي، عبر تبني خطاب سياسي وإعلامي يقوم على مناهضة الاستعمار الغربي والدعوة إلى احترام السيادة الوطنية للدول الإفريقية، الأمر الذي منحها مساحة متزايدة للتأثير داخل المجتمعات الإفريقية.

وفي المقابل، شهدت منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الانقلابات العسكرية والتحولات السياسية التي طالت عددًا من الدول، من بينها مالي وبوركينا فاسو والنيجر، حيث تزامنت هذه التحولات مع تصاعد الحضور الروسي في المنطقة، الأمر الذي أثار تساؤلات عديدة حول طبيعة العلاقة بين تنامي النفوذ الروسي ومستقبل الديمقراطية والتحول السياسي في دول الساحل الإفريقي.

ومن هذا المنطلق، يسعى البحث إلى دراسة طبيعة النفوذ الروسي في إفريقيا، وتحليل أدواته وأبعاده المختلفة، مع التركيز على انعكاساته السياسية على مستقبل الديمقراطية في دول الساحل الإفريقي، من خلال تحليل العلاقة بين التدخلات الخارجية والتحولات السياسية والانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة. ولا يقتصر البحث في ذلك على تحليل الاتجاهات القائمة، بل يستفيد من المنهج الاستشرافي في استقراء المسارات المحتملة لمستقبل التحول الديمقراطي في دول الساحل، من خلال رصد الاتجاهات السياسية والأمنية والاقتصادية المؤثرة، وتحديد المتغيرات والقوى الدافعة التي يمكن أن تؤثر في مسار الأحداث، وتحليل درجة التفاعل بينها، وصولًا إلى بناء عدد من السيناريوهات المستقبلية المحتملة. ويقوم هذا الاستشراف على مقارنة مسارات بديلة، في ضوء استمرار الاتجاهات الراهنة أو تغير بعض محدداتها، بما يسمح بتقدير مستقبل العلاقة بين تنامي النفوذ الروسي ومسار التحول الديمقراطي في مالي وبوركينا فاسو والنيجر حتى عام ٢٠٢٦م.

أولا: أهمية البحث:

١. تسليط الضوء على التحولات الجيوسياسية التي تشهدها القارة الإفريقية في ظل تنامي النفوذ الروسي.

٢. بيان طبيعة الأدوات التي تستخدمها روسيا لتعزيز حضورها في دول الساحل الإفريقي.

٣. الكشف عن تأثير التدخلات الخارجية في مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا.

٤. توضيح العلاقة بين تصاعد الانقلابات العسكرية والنفوذ الروسي في المنطقة.

٥. إثراء الدراسات العربية المتعلقة بالقضايا الإفريقية والتحولات الدولية المعاصرة.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:

١. الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لمنطقة الساحل الإفريقي.

٢. تصاعد الدور الروسي في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة.

٣. تزايد الانقلابات العسكرية في بعض دول الساحل الإفريقي.

٤. ارتباط الموضوع بقضايا الديمقراطية والاستقرار السياسي.

٥. قلة الدراسات العربية التي تناولت تأثير النفوذ الروسي على مستقبل الديمقراطية في إفريقيا بصورة متخصصة.

ثالثا: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في أن منطقة الساحل الإفريقي تشهد في الوقت الراهن تحولات سياسية وأمنية عميقة تزامنت مع تصاعد النفوذ الروسي داخل عدد من دول المنطقة، في ظل تراجع النفوذ الغربي التقليدي، ولا سيما النفوذ الفرنسي. وقد انعكس هذا التحول في تنامي الحضور العسكري والأمني الروسي، وتوسع العلاقات السياسية مع الأنظمة العسكرية الحاكمة، الأمر الذي أثار إشكالية تتعلق بطبيعة تأثير هذا النفوذ في مسارات التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في دول الساحل الإفريقي.

وعلى الرغم من أن روسيا تطرح حضورها في إفريقيا بوصفه تعاونًا قائمًا على احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فإن تنامي ارتباطها بالأنظمة العسكرية

والانقلابات السياسية يثير تساؤلات حول مدى إسهام هذا النفوذ في دعم النظم غير الديمقراطية، وإضعاف المؤسسات المدنية، وتعقيد فرص الانتقال الديمقراطي في المنطقة.

ومن هنا تتمحور مشكلة البحث حول محاولة الكشف عن طبيعة النفوذ الروسي في دول الساحل الإفريقي، وتحليل الأدوات التي تعتمدها روسيا لتعزيز حضورها، وبيان مدى تأثير هذا النفوذ على مستقبل الديمقراطية والتحول السياسي في ظل الأزمات الأمنية والتنافس الدولي المتصاعد داخل القارة الإفريقية.

رابعا: تساؤلات البحث:

١. ما طبيعة النفوذ الروسي في إفريقيا ودوافعه؟

٢. ما الأدوات التي تعتمدها روسيا لتعزيز حضورها في دول الساحل الإفريقي؟

٣. كيف أثّر النفوذ الروسي على الأنظمة السياسية في دول الساحل؟

٤. ما العلاقة بين النفوذ الروسي وتصاعد الانقلابات العسكرية؟

٥. ما مستقبل الديمقراطية في دول الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي؟

خامسا: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن تصاعد النفوذ الروسي في دول الساحل الإفريقي قد أسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في إضعاف مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة، وذلك من خلال تعزيز الحضور العسكري والأمني، ودعم الأنظمة العسكرية الحاكمة، واستثمار الأزمات الأمنية والسياسية لتوسيع النفوذ الجيوسياسي الروسي.

كما يفترض البحث أن تنامي الدور الروسي في الساحل الإفريقي لم يكن مجرد استجابة للفراغ الناتج عن تراجع النفوذ الغربي، بل يمثل جزءًا من استراتيجية دولية تهدف إلى إعادة بناء المكانة الروسية في النظام الدولي عبر توسيع مجالات التأثير داخل المناطق الهشة

سياسيًا وأمنيًا، الأمر الذي انعكس على طبيعة الأنظمة السياسية في دول الساحل وأسهم في تعقيد فرص بناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة.

سادسا: أهداف البحث:

١. التعرف على طبيعة النفوذ الروسي في إفريقيا.

٢. تحليل أدوات التأثير الروسي في دول الساحل الإفريقي.

٣. دراسة انعكاسات النفوذ الروسي على الأنظمة السياسية والتحول الديمقراطي.

٤. توضيح العلاقة بين التدخلات الخارجية والانقلابات العسكرية.

٥. استشراف مستقبل الديمقراطية في دول الساحل الإفريقي.

سابعا: منهج البحث: يعتمد البحث على مجموعة من المناهج العلمية، أبرزها:

١. المنهج الوصفي التحليلي لتحليل طبيعة النفوذ الروسي وأبعاده السياسية والأمنية.

٢. المنهج التاريخي لتتبع تطور العلاقات الروسية الإفريقية.

٣. منهج دراسة الحالة عند تناول بعض دول الساحل الإفريقي مثل مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

ثامنا: حدود البحث:

الحدود الموضوعية: يركز البحث على دراسة النفوذ الروسي في إفريقيا وانعكاساته على مستقبل الديمقراطية في دول الساحل الإفريقي.

الحدود المكانية: تشمل الدراسة دول الساحل الإفريقي، مع التركيز على مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

الحـدود الزمنيــة: تغطـي الدراسـة الفتـرة الممتـدة مـن عـام ٢٠١٤ حتـى عـام ٢٠٢٦، باعتبارها المرحلة التي شهدت تصاعدًا ملحوظًا في الحضور الروسي داخل إفريقيا.

المبحث الأول: المرتكزات النظرية والاستراتيجية للنفوذ الروسي في إفريقيا

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنفوذ الدولي والتحول الديمقراطي

أولًا: مفهوم النفوذ الدولي وأدواته

يُعدّ النفوذ الدولي من المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية، إذ يرتبط بقدرة الدولة على التأثير في سلوك الدول الأخرى وتوجيه قراراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية. ويستند النفوذ الدولي إلى مجموعة من الأدوات التي تمكّن الدول الكبرى من توسيع حضورها الخارجي وتعزيز مكانتها داخل النظام الدولي، سواء من خلال الوسائل العسكرية المباشرة، أو عبر أدوات التأثير غير المباشر، التي تشمل الاقتصاد والثقافة والإعلام والدبلوماسية (Nye, 2004: 5).

وقد شهد مفهوم النفوذ الدولي تطورًا ملحوظًا بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ لم تعد القوة العسكرية وحدها العامل الحاسم في تحديد مكانة الدول، بل ظهرت أنماط جديدة من النفوذ تقوم على توظيف التكنولوجيا والاقتصاد والشبكات الإعلامية والعلاقات الدبلوماسية. وأصبح النفوذ يُقاس بمدى قدرة الدولة على التأثير في بيئة صنع القرار داخل الدول الأخرى، وإنشاء علاقات اعتماد سياسي أو اقتصادي أو أمني تخدم مصالحها طويلة الأمد (Keohane & Nye, 2012: 44).

ويتخذ النفوذ السياسي صورًا متعددة، من أبرزها إقامة التحالفات الدولية، ودعم النخب السياسية، والتأثير في القرارات الحكومية، فضلًا عن توظيف المنظمات الدولية والإقليمية

بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدول الكبرى. كما يمثل النفوذ السياسي أداة مهمة في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية داخل المناطق التي تشهد أزمات أو تعاني من هشاشة مؤسساتية، وهو ما ينطبق على العديد من الدول الإفريقية التي أصبحت مجالًا للتنافس الدولي خلال السنوات الأخيرة (Clapham, 1996: 87).

أما النفوذ العسكري، فيرتبط باستخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية. ويتجلى هذا النوع من النفوذ من خلال القواعد العسكرية، وصفقات السلاح، والتدريب الأمني، والتعاون الاستخباري، فضلًا عن توظيف الشركات العسكرية الخاصة، التي أصبحت إحدى أدوات النفوذ في البيئات المضطربة سياسيًا وأمنيًا (Stronski, 2019: 14).

وفي هذا السياق، اتجهت روسيا إلى توسيع نفوذها العسكري في إفريقيا من خلال تعزيز التعاون الأمني مع عدد من الدول الإفريقية، ولا سيما في منطقة الساحل الإفريقي، مستفيدة من تراجع النفوذ الغربي وتفاقم الأزمات الأمنية في المنطقة. كما اعتمدت موسكو بصورة متزايدة على الشركات العسكرية الخاصة، وفي مقدمتها مجموعة فاغنر، لتعزيز حضورها في بعض الدول الإفريقية دون انخراط رسمي مباشر في النزاعات المسلحة (Mensah & Aning, 2022: 18).

إلى جانب ذلك، يمثل النفوذ الاقتصادي أحد أهم أدوات التأثير الدولي في العصر الحديث، إذ تسعى القوى الكبرى إلى تحقيق مصالحها من خلال الاستثمارات الأجنبية، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وإبرام الاتفاقيات التجارية، وتقديم القروض والمساعدات الاقتصادية للدول النامية. وقد تؤدي هذه الأدوات إلى إنشاء علاقات اعتماد اقتصادي تجعل الدول

الأضعف أكثر عرضة للتأثير الخارجي في قراراتها السياسية والاقتصادية (Ake, 1996: 56).

كما برز مفهوم القوة الناعمة بوصفه أحد المفاهيم المرتبطة بالنفوذ الدولي، ويشير إلى قدرة الدولة على التأثير في الآخرين من خلال الجاذبية الثقافية والفكرية والإعلامية، بدلًا من الاعتماد على الإكراه العسكري أو الاقتصادي. وأصبحت وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي والدبلوماسية الثقافية من الأدوات المهمة في بناء النفوذ الدولي، خصوصًا في الدول التي تعاني من أزمات داخلية وضعف في البنية المؤسسية (Nye, 2004: 11).

وقد سعت روسيا خلال السنوات الأخيرة إلى توظيف أدوات القوة الناعمة في إفريقيا من خلال وسائل الإعلام والخطاب السياسي المناهض للاستعمار الغربي، مع التركيز على تقديم نفسها بوصفها شريكًا يحترم سيادة الدول الإفريقية ولا يتدخل في شؤونها الداخلية. وأسهم هذا الخطاب في تعزيز الحضور الروسي داخل بعض المجتمعات الإفريقية التي تصاعد فيها الرفض للنفوذ الغربي التقليدي، ولا سيما النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي (Horak, 2024: 9).

ومن ناحية أخرى، تعتمد القوى الدولية في توسيع نفوذها داخل الدول الضعيفة على مجموعة من الآليات، من بينها استثمار الأزمات الأمنية، ودعم الأنظمة السياسية، والتأثير في النخب الحاكمة، فضلًا عن توظيف الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية بما يخدم المصالح الخارجية. وتزداد فاعلية هذه الآليات في البيئات التي تعاني من هشاشة المؤسسات السياسية وضعف التنمية الاقتصادية، كما هو الحال في العديد من دول الساحل الإفريقي (Collier, 2007: 102).

ثانيًا: مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي

تُعد الديمقراطية من أكثر المفاهيم تداولًا في الفكر السياسي المعاصر، وقد ارتبطت تاريخيًا بفكرة مشاركة الشعب في إدارة شؤون الدولة، واختيار الحكام، ومحاسبتهم. وتشير الديمقراطية في مفهومها الحديث إلى نظام سياسي يقوم على احترام الحريات العامة، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة (Held, 2006: 1).

وقد شهد مفهوم الديمقراطية تطورًا كبيرًا مع تطور النظم السياسية الحديثة، فلم يعد يقتصر على الجانب الإجرائي المرتبط بالانتخابات، بل أصبح يشمل أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ترتبط ببناء دولة المؤسسات، وتعزيز حقوق الإنسان، وترسيخ قيم المشاركة السياسية والمواطنة (Diamond, 1999: 8).

أما التحول الديمقراطي، فيشير إلى عملية الانتقال من الأنظمة السلطوية أو العسكرية إلى أنظمة أكثر انفتاحًا، تقوم على التعددية السياسية والمشاركة الشعبية واحترام الحقوق والحريات العامة. وتُعد عملية التحول الديمقراطي من العمليات المعقدة التي تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، مثل طبيعة النظام السياسي، ومستوى التنمية الاقتصادية، ودور المؤسسة العسكرية، والتدخلات الدولية (Huntington, 1991: 15).

ويؤكد العديد من الباحثين أن نجاح التحول الديمقراطي يتطلب وجود مؤسسات سياسية قوية قادرة على إدارة التنافس السياسي بصورة سلمية، فضلًا عن وجود ثقافة سياسية تؤمن بالتعددية واحترام القانون. كما يُعد استقلال القضاء، وحرية الإعلام، وفاعلية المجتمع المدني من الركائز الأساسية التي تسهم في ترسيخ الديمقراطية واستقرارها (Linz & Stepan, 1996: 37).

إلا أن التجربة الديمقراطية في إفريقيا واجهت تحديات كبيرة منذ مرحلة ما بعد الاستقلال، إذ عانت العديد من الدول من ضعف المؤسسات السياسية، والانقسامات الإثنية والقبلية، وانتشار الفساد، فضلًا عن التبعية الاقتصادية والتدخلات الخارجية. وقد أسهم ذلك في تعثر مسارات التحول الديمقراطي في عدد من الدول الإفريقية، وعودة الأنظمة العسكرية إلى الواجهة السياسية في بعض المناطق، ولا سيما منطقة الساحل الإفريقي (van de Walle, 2001: 121).

وتُعد منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق الإفريقية هشاشة من الناحيتين السياسية والأمنية، إذ تواجه تحديات متعددة تتمثل في انتشار الجماعات المسلحة، وتصاعد النزاعات الداخلية، وضعف التنمية الاقتصادية، وتراجع قدرة الحكومات على بسط سيطرتها على كامل أراضيها. وقد انعكست هذه الأوضاع على مستقبل الديمقراطية في المنطقة، وأسهمت في تزايد الانقلابات العسكرية خلال السنوات الأخيرة (Adebajo, 2020: 73). كما أدت التدخلات الدولية دورًا مهمًا في التأثير على مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا، إذ وظفت بعض القوى الكبرى الأزمات الأمنية والسياسية لتعزيز نفوذها داخل الدول الهشة. وفي هذا الإطار، ارتبط تصاعد النفوذ الروسي في منطقة الساحل الإفريقي بتوسيع التعاون مع الأنظمة العسكرية الحاكمة وتقديم الدعم الأمني والعسكري لها، الأمر الذي أثار مخاوف بشأن مستقبل الديمقراطية والاستقرار السياسي في المنطقة (Charbonneau, 2022: 83).

ومن جهة أخرى، يرى بعض الباحثين أن تراجع الثقة الشعبية بالنخب السياسية التقليدية، وعجز الحكومات المدنية عن معالجة الأزمات الاقتصادية والأمنية، أسهما في إيجاد بيئة اجتماعية أكثر تقبلًا للحكم العسكري، خاصة في ظل تصاعد الخطابات التي تربط

الاستقرار السياسي بوجود سلطة مركزية قوية قادرة على مواجهة التهديدات الأمنية (Cheeseman, 2015: 214).

المطلب الثاني: الاستراتيجية الروسية في القارة الإفريقية

أولًا: تطور السياسة الروسية تجاه إفريقيا

شهدت السياسة الروسية تجاه القارة الإفريقية تحولات كبيرة ارتبطت بطبيعة التغيرات التي مر بها النظام الدولي منذ الحرب الباردة وحتى الوقت الحاضر. وقد اتسمت العلاقات السوفيتية الإفريقية خلال مرحلة الحرب الباردة بطابع أيديولوجي واستراتيجي، إذ سعى الاتحاد السوفيتي إلى توسيع نفوذه داخل القارة الإفريقية في إطار التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الأخرى على مناطق النفوذ الدولية (Clapham, 1996: 87).

واعتمد الاتحاد السوفيتي خلال تلك المرحلة على دعم حركات التحرر الوطني في إفريقيا سياسيًا وعسكريًا، مستفيدًا من تصاعد الحركات المناهضة للاستعمار الأوروبي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. وارتبط هذا الدعم بمحاولة تعزيز التوجهات الاشتراكية داخل الدول الإفريقية المستقلة حديثًا، فضلًا عن توسيع الحضور السوفيتي في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية (Westad, 2007: 237).

كما أقام الاتحاد السوفيتي علاقات وثيقة مع عدد من الأنظمة الإفريقية التي تبنت توجهات اشتراكية أو مناهضة للنفوذ الغربي، مثل إثيوبيا وأنغولا وموزمبيق، حيث قدم لها الدعم العسكري والاقتصادي والتقني، إلى جانب المنح الدراسية والتدريب السياسي والعسكري

للنخب الإفريقية. وأسهم ذلك في تمكين موسكو من بناء شبكة واسعة من الشركاء داخل القارة الإفريقية خلال فترة الحرب الباردة (Ake, 1996: 74).

إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ أدى إلى تراجع كبير في الحضور الروسي داخل إفريقيا، نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها روسيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد ركزت القيادة الروسية آنذاك على معالجة الأوضاع الداخلية وإعادة بناء الاقتصاد الروسي، الأمر الذي انعكس على السياسة الخارجية الروسية عمومًا، وأدى إلى تقليص الاهتمام بالقارة الإفريقية بصورة ملحوظة (Trenin, 2011: 91).

وخلال تسعينيات القرن العشرين، تراجعت المساعدات الروسية للدول الإفريقية، وانخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي والتعاون العسكري والاقتصادي، في وقت شهدت فيه القارة الإفريقية تصاعد النفوذ الغربي، ولا سيما النفوذ الأمريكي والفرنسي. كما فقدت روسيا جزءًا كبيرًا من نفوذها التقليدي في إفريقيا نتيجة غياب استراتيجية واضحة تجاه القارة خلال تلك المرحلة (Taylor, 2018: 39).

غير أن السياسة الروسية تجاه إفريقيا شهدت تحولًا تدريجيًا مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة مطلع الألفية الثالثة، حيث بدأت موسكو تتبنى سياسة خارجية أكثر نشاطًا تهدف إلى استعادة مكانتها الدولية وإعادة بناء نفوذها في المناطق التي فقدتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وشكلت إفريقيا إحدى الساحات المهمة في هذه الاستراتيجية الجديدة، خاصة في ظل تزايد أهمية الموارد الطبيعية الإفريقية واحتدام التنافس الدولي داخل القارة (Stronski, 2019: 6).

واعتمدت روسيا في عودتها إلى إفريقيا على مجموعة من الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية، شملت تعزيز التعاون الأمني، وتوسيع صفقات السلاح، وتوقيع الاتفاقيات

الاقتصادية، إضافة إلى توظيف الشركات العسكرية الخاصة لتعزيز الحضور الروسي في بعض الدول الإفريقية التي تعاني من أزمات أمنية وسياسية (Ramani, 2023: 118).

وقد اكتسبت العودة الروسية إلى إفريقيا زخمًا واضحًا بعد انعقاد القمة الروسية الإفريقية الأولى في مدينة سوتشي عام ٢٠١٩، والتي عكست سعي موسكو إلى بناء شراكات استراتيجية مع الدول الإفريقية وتعزيز حضورها في القارة. كما ركز الخطاب الروسي على تقديم موسكو بوصفها شريكًا يحترم سيادة الدول الإفريقية ويعارض السياسات الغربية القائمة على التدخل السياسي والاقتصادي (Kornegay & Lansink, 2020: 52).

وفي منطقة الساحل الإفريقي تحديدًا، استفادت روسيا من تصاعد الأزمات الأمنية وتراجع الثقة الشعبية بالوجود الفرنسي، حيث تمكنت من توسيع نفوذها من خلال التعاون مع الأنظمة العسكرية الحاكمة، وتقديم الدعم الأمني والعسكري لبعض الحكومات التي تواجه تحديات داخلية متزايدة (Charbonneau, 2022: 88).

ثانيًا: أهداف روسيا في إفريقيا

تسعى روسيا من خلال تعزيز حضورها في إفريقيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي ترتبط بطموحاتها في إعادة بناء مكانتها الدولية بوصفها قوة كبرى قادرة على منافسة القوى الغربية داخل النظام الدولي (Lo, 2015: 133).

وتُعد الأهداف الجيوسياسية من أبرز الدوافع التي تحرك السياسة الروسية تجاه إفريقيا، إذ تسعى موسكو إلى توسيع نطاق نفوذها الدولي وإعادة تشكيل التوازنات العالمية بما يحد من الهيمنة الغربية، وخاصة الأمريكية. ومن هذا المنطلق، تنظر روسيا إلى إفريقيا بوصفها ساحة مهمة لتعزيز حضورها الدبلوماسي والعسكري، وكسب حلفاء جدد داخل المؤسسات

الدولية، مثل الأمم المتحدة، بما يخدم مصالحها السياسية والاستراتيجية (Fidan & Aras, 2021: 27).

كما ترتبط الاستراتيجية الروسية في إفريقيا بالسعي إلى الحد من النفوذ الغربي التقليدي داخل القارة، ولا سيما النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي. وقد استفادت موسكو من تصاعد السخط الشعبي تجاه السياسات الفرنسية في بعض الدول الإفريقية، حيث عملت على توظيف الخطاب المناهض للاستعمار لتعزيز صورتها بوصفها شريكًا بديلًا للقوى الغربية (Horak, 2024: 29).

ومن ناحية أخرى، تمثل المصالح الاقتصادية عاملًا مهمًا في السياسة الروسية تجاه إفريقيا، إذ تمتلك القارة الإفريقية احتياطيات كبيرة من الموارد الطبيعية، بما في ذلك النفط والغاز واليورانيوم والذهب والمعادن النادرة. وتسعى روسيا إلى تعزيز استثماراتها في قطاعات الطاقة والتعدين والبنية التحتية، إضافة إلى توسيع أسواق صادراتها العسكرية والتكنولوجية داخل القارة الإفريقية (Shubin, 2020: 66).

كما يُعد قطاع السلاح أحد أهم أدوات الحضور الروسي في إفريقيا، حيث أصبحت روسيا من كبار موردي الأسلحة إلى الدول الإفريقية خلال السنوات الأخيرة. وقد أسهمت صفقات السلاح والتعاون العسكري في تمكين موسكو من بناء علاقات استراتيجية مع عدد من الأنظمة الإفريقية، ولا سيما في الدول التي تواجه تحديات أمنية أو صراعات داخلية (SIPRI, 2023: 4).

وفي السياق ذاته، تسعى روسيا إلى توسيع نفوذها الدولي من خلال بناء شبكة من الشراكات السياسية والعسكرية داخل إفريقيا، بما يعزز قدرتها على مواجهة الضغوط الغربية المفروضة عليها، خاصة بعد تصاعد التوترات مع الولايات المتحدة وأوروبا عقب الأزمة

الأوكرانية. ولذلك أصبحت إفريقيا تمثل بالنسبة لروسيا مجالًا مهمًا لإبراز قدرتها على العمل بوصفها قوة دولية فاعلة في النظام العالمي متعدد الأقطاب (Dugin, 2019: 91).

كما يرتبط الحضور الروسي في إفريقيا بالتنافس الدولي المتصاعد بين القوى الكبرى داخل القارة، حيث تسعى روسيا إلى منافسة الولايات المتحدة وفرنسا والصين وتركيا وغيرها من القوى التي تعمل على توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري في إفريقيا. وقد أسهم هذا التنافس في جعل القارة الإفريقية إحدى ساحات التنافس الجيوسياسي الدولي خلال السنوات الأخيرة (Carmody, 2020: 144).

وفي منطقة الساحل الإفريقي تحديدًا، تحاول روسيا استثمار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني لتوسيع نفوذها من خلال تقديم نفسها بوصفها شريكًا أمنيًا قادرًا على دعم الأنظمة الحاكمة في مواجهة الجماعات المسلحة والتهديدات الداخلية. وقد ساعد ذلك موسكو على تعزيز حضورها في عدد من دول الساحل الإفريقي، خاصة في ظل تراجع النفوذ الغربي وتصاعد الانقلابات العسكرية في المنطقة (Ramani, 2023: 126).

المبحث الثاني: أدوات النفوذ الروسي في دول الساحل الإفريقي

المطلب الأول: النفوذ العسكري والأمني الروسي

أولًا: الشركات العسكرية الخاصة

شهدت السياسة الروسية تجاه إفريقيا خلال العقد الأخير توجهًا متزايدًا نحو توظيف الأدوات العسكرية والأمنية بوصفها إحدى الوسائل الرئيسة لتعزيز النفوذ الروسي داخل القارة، ولا سيما في منطقة الساحل الإفريقي التي تتسم بدرجة مرتفعة من الهشاشة السياسية

والأمنية. وقد ارتبط هذا التوجه بتصاعد التهديدات الأمنية، وانتشار الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة، وتراجع قدرة الحكومات المحلية على بسط سيطرتها على كامل أراضيها، الأمر الذي أوجد بيئة مواتية لتزايد التدخلات الخارجية وتوسيع نطاق النفوذ الدولي في المنطقة (Stronski, 2019: 12).

وفي ضوء مفهوم النفوذ الدولي الذي جرى تناوله في المبحث الأول، يمكن النظر إلى هذا التوجه الروسي بوصفه توظيفًا للأداة العسكرية والأمنية لتحقيق أهداف سياسية تتجاوز تقديم الدعم الأمني المباشر. فقد اعتمدت موسكو على الشركات العسكرية الخاصة بوصفها وسيلة للتحرك في البيئات الهشة، بما يتيح لها توسيع حضورها وتقوية علاقاتها مع الحكومات المحلية دون اللجوء إلى تدخل عسكري رسمي مباشر. كما يوفر هذا الأسلوب قدرًا من المرونة السياسية والدبلوماسية، ويحد من الكلفة السياسية المترتبة على التدخل العسكري التقليدي (Lo, 2015: 151).

وتُعد مجموعة فاغنر النموذج الأبرز للشركات العسكرية الخاصة المرتبطة بالنفوذ الروسي في إفريقيا، إذ أدت دورًا مهمًا في توسيع الحضور الروسي داخل عدد من الدول الإفريقية، ولا سيما الدول التي تعاني من أزمات أمنية وصراعات داخلية. وارتبط نشاط المجموعة بتقديم خدمات عسكرية وأمنية متعددة، شملت التدريب العسكري، والمشاركة في العمليات القتالية، وتأمين المنشآت الحيوية، وحماية بعض الشخصيات السياسية والأنظمة الحاكمة (Ramani, 2023: 137).

وفي منطقة الساحل الإفريقي، برزت مالي بوصفها إحدى أبرز حالات توظيف هذا النوع من النفوذ. فقد جاء الحضور الروسي في سياق التوتر المتصاعد بين الحكومة المالية والسلطات الفرنسية، بالتزامن مع تراجع الثقة في فعالية العمليات العسكرية الغربية في الحد

من نشاط الجماعات المسلحة. واتجهت السلطات العسكرية المالية إلى تعزيز التعاون مع روسيا للحصول على الدعم الأمني والعسكري، وهو ما أسهم في زيادة الحضور الروسي داخل البلاد (Charbonneau, 2022: 93).

وتكشف الحالة المالية هنا عن العلاقة بين النفوذ العسكري والتحول السياسي؛ فحين يصبح الأمن أحد المحددات الرئيسة لبقاء النظام السياسي، يمكن للدولة التي توفر الدعم العسكري والأمني أن تتحول تدريجيًا من مجرد شريك أمني إلى فاعل مؤثر في البيئة السياسية. ومن ثم، فإن التعاون الروسي المالي لا يمكن تحليله بمعزل عن طبيعة النظام السياسي الذي نشأ عقب الانقلاب، وعن توجه السلطة العسكرية إلى إعادة تعريف علاقاتها الخارجية وفق أولويات أمنية وسيادية جديدة.

كما ارتبط الانتشار الروسي في منطقة الساحل بتنامي الخطاب الشعبي الرافض للوجود الفرنسي والغربي. واستثمرت موسكو حالة الاستياء من السياسات الغربية، ولا سيما في ظل الأزمات الاقتصادية والأمنية وفشل بعض التدخلات الدولية في تحقيق الاستقرار، لتقديم نفسها بوصفها شريكًا أمنيًا بديلًا. وقد ساعد ذلك على توسيع هامش قبول التعاون الروسي لدى بعض الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في المنطقة (Horak, 2024: 17).

ولم يقتصر دور الشركات العسكرية الخاصة الروسية على العمليات القتالية، بل امتد إلى تدريب القوات المحلية والمساهمة في إعادة تنظيم بعض المؤسسات الأمنية، فضلًا عن توفير الحماية للأنظمة الحاكمة في مواجهة التهديدات الداخلية. وقد أتاح ذلك لموسكو مجالًا أوسع للتأثير في البيئة السياسية لبعض الدول الإفريقية، إذ تحولت العلاقات الأمنية والعسكرية إلى إحدى قنوات التأثير في القرارات السياسية والاقتصادية (Mensah & Aning, 2022: 21).

وتظهر أهمية هذا الأمر بصورة أوضح عند مقارنته بالحالتين البوركينية والنيجرية؛ إذ إن اعتماد الأنظمة العسكرية الجديدة على إعادة ترتيب شراكاتها الأمنية يوضح أن التحول في الشريك العسكري لا يمثل مجرد تغيير تقني في السياسة الدفاعية، وإنما قد يعكس إعادة توجيه أوسع للسياسة الخارجية ولعلاقة السلطة العسكرية بالمؤسسات الديمقراطية والفاعلين الدوليين. ومن ثم، فإن النفوذ العسكري الروسي يصبح مرتبطًا بصورة مباشرة بمسار التحول السياسي في دول الحالات الثلاث.

ومن جهة أخرى، ارتبط وجود الشركات العسكرية الروسية بالحصول على امتيازات اقتصادية واستثمارية، خاصة في قطاعات التعدين والطاقة والموارد الطبيعية. وتشير بعض الدراسات إلى أن بعض الترتيبات الأمنية الروسية في إفريقيا ارتبطت بمصالح اقتصادية تتيح للشركات المرتبطة بروسيا الحصول على فرص استثمارية في مجالات الذهب واليورانيوم والمعادن، وهو ما يعكس الترابط بين البعدين الأمني والاقتصادي في الاستراتيجية الروسية تجاه إفريقيا (Shubin, 2020: 71).

ويشير هذا الترابط إلى أن النفوذ الروسي لا يعمل من خلال أداة منفردة، وإنما من خلال تداخل أدوات النفوذ العسكري والاقتصادي والسياسي. وفي دول الساحل، تزداد أهمية هذا التداخل بسبب ضعف المؤسسات العامة واعتماد الأنظمة الجديدة على الدعم الخارجي، الأمر الذي يجعل التعاون الأمني مدخلًا يمكن أن يتوسع ليشمل مجالات اقتصادية وسياسية أخرى.

كما أثار تصاعد دور الشركات العسكرية الخاصة الروسية مخاوف دولية متزايدة، ولا سيما بشأن تأثير أنشطتها في حقوق الإنسان والاستقرار السياسي في الدول الإفريقية. فقد أشارت بعض التقارير الدولية إلى تورط عناصر مرتبطة بمجموعة فاغنر في انتهاكات ضد

المدنيين خلال العمليات العسكرية في بعض مناطق النزاع، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الانتقادات الغربية للدور الروسي في إفريقيا (International Crisis Group, 2023: 9).

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ضوء مفهوم التحول الديمقراطي؛ إذ لا يرتبط مستقبل الديمقراطية بمجرد إجراء الانتخابات، وإنما يتصل أيضًا بسيادة القانون، وخضوع المؤسسات الأمنية والعسكرية للسلطة السياسية والمؤسسات القانونية، وحماية الحقوق والحريات العامة. ومن ثم، فإن توسع دور الفاعلين العسكريين غير الرسميين داخل الدول التي تمر بمرحلة انتقال سياسي يمكن أن يمثل عاملًا مؤثرًا في طبيعة المؤسسات السياسية ومسار التحول الديمقراطي.

وعلى الرغم من ذلك، تنظر روسيا إلى الشركات العسكرية الخاصة بوصفها إحدى الوسائل الفعالة لتعزيز نفوذها الخارجي، ولا سيما في المناطق التي تشهد تنافسًا دوليًا. كما تمنح هذه الشركات موسكو قدرة على ممارسة نفوذ غير مباشر في النزاعات الإقليمية، مع الحفاظ على قدر من المرونة السياسية والدبلوماسية، وهو ما جعلها إحدى أدوات السياسة الخارجية الروسية في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة (Fidan & Aras, 2021: 33).

وبذلك، يتضح من حالات مالي وبوركينا فاسو والنيجر أن الأداة العسكرية والأمنية لا تؤدي وظيفة أمنية محضة، بل يمكن أن تتحول إلى آلية لإعادة تشكيل علاقات السلطة والشراكات الخارجية، بما يؤثر بصورة غير مباشرة في مسار التحول الديمقراطي. وكلما ازدادت هشاشة المؤسسات السياسية والأمنية، ازدادت قدرة الفاعل الخارجي على تحويل التعاون الأمني إلى نفوذ سياسي مستدام.

ثانيًا: التعاون العسكري وصفقات السلاح

يُعد التعاون العسكري أحد أبرز أدوات النفوذ الروسي في إفريقيا، إذ سعت موسكو خلال السنوات الأخيرة إلى بناء شبكة واسعة من العلاقات الأمنية والعسكرية مع عدد كبير من الدول الإفريقية، مستفيدة من تصاعد التهديدات الأمنية وضعف القدرات العسكرية لبعض الحكومات، ولا سيما في منطقة الساحل الإفريقي التي تواجه مستويات مرتفعة من الاضطرابات الأمنية والصراعات المسلحة (Kornegay & Lansink, 2020: 58).

ويعكس هذا التعاون مفهوم النفوذ الذي جرى تناوله في المبحث الأول؛ فالدولة الموردة للسلاح والخبرات العسكرية لا تقدم بالضرورة دعمًا فنيًا محضًا، وإنما تنشئ في الوقت نفسه علاقات اعتماد طويلة الأمد، نتيجة ارتباط القوات المحلية بالمعدات والتدريب والخبرات التي يوفرها الطرف الخارجي. ومن هذا المنظور، يمثل التعاون العسكري إحدى الآليات التي يمكن من خلالها تحويل المساعدة الأمنية إلى نفوذ سياسي واستراتيجي.

وقد عملت روسيا على توقيع عدد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع الدول الإفريقية، شملت التدريب العسكري، وتبادل المعلومات الاستخبارية، ومكافحة الإرهاب، وتطوير القدرات الدفاعية، فضلًا عن توريد الأسلحة والمعدات العسكرية. وأسهمت هذه الاتفاقيات في توسيع الحضور الروسي السياسي والعسكري داخل القارة، وخاصة في الدول التي تواجه تهديدات أمنية متزايدة أو تعاني من ضعف المؤسسات الأمنية والعسكرية (Ramani, 2023: 159).

وفي منطقة الساحل الإفريقي، ركزت روسيا بصورة خاصة على تعزيز التعاون مع الأنظمة العسكرية الحاكمة، مستفيدة من تراجع العلاقات بين بعض الحكومات الإفريقية والقوى الغربية التقليدية. وقد وفرت الانقلابات العسكرية في بعض دول المنطقة فرصة لإعادة

ترتيب الشراكات الدولية، إذ اتجهت الأنظمة الجديدة إلى البحث عن شركاء قادرين على تقديم الدعم الأمني والعسكري بعيدًا عن الضغوط الغربية المرتبطة بالإصلاحات السياسية والديمقراطية (Cheeseman, 2015: 226).

وتبرز هنا الحالات الثلاث محل الدراسة بصورة مباشرة. ففي مالي وبوركينا فاسو والنيجر، تزامن وصول السلطات العسكرية إلى الحكم مع إعادة تقييم علاقاتها بالشركاء الدوليين، ولا سيما في المجال الأمني. ومن ثم، فإن التحول نحو روسيا لا يمثل مجرد تغيير في مصدر الدعم العسكري، بل يرتبط بإعادة صياغة الخيارات الاستراتيجية للأنظمة الجديدة، وهو ما يجعل التعاون العسكري الروسي متغيرًا ذا صلة بتحليل مستقبل التحول الديمقراطي في هذه الدول.

كما يُعد التدريب العسكري أحد أهم مجالات التعاون الروسي الإفريقي، إذ عملت موسكو على تدريب عناصر من الجيوش الإفريقية وتقديم الخبرات التقنية والعسكرية، فضلًا عن إرسال مستشارين عسكريين للمشاركة في تطوير المؤسسات الأمنية وإعادة تنظيم القوات المسلحة في بعض الدول الإفريقية. وقد ساعد ذلك روسيا على بناء علاقات طويلة الأمد مع القيادات العسكرية الإفريقية، وهو ما عزز قدرتها على التأثير السياسي داخل هذه الدول (Taylor, 2018: 65).

وتشكل صادرات السلاح عنصرًا محوريًا في النفوذ الروسي داخل إفريقيا، إذ أصبحت روسيا خلال السنوات الأخيرة من كبار موردي الأسلحة إلى القارة الإفريقية. وتشير تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام إلى أهمية الحضور الروسي في سوق السلاح الإفريقي، ولا سيما في مجالات الطائرات المقاتلة والمروحيات وأنظمة الدفاع الجوي والأسلحة الخفيفة والمتوسطة (SIPRI, 2023: 6).

وقد وفرت صفقات السلاح لموسكو مكاسب اقتصادية واستراتيجية في الوقت نفسه، إذ لم تقتصر أهميتها على الجانب التجاري، بل أسهمت في إنشاء علاقات اعتماد متبادل بين روسيا والدول المستوردة للسلاح الروسي. وغالبًا ما يؤدي الاعتماد على المعدات العسكرية الروسية إلى استمرار التعاون الفني والتدريبي لفترات طويلة، بما يمنح موسكو قدرة أكبر على الحفاظ على نفوذها داخل المؤسسات العسكرية الإفريقية (Carmody, 2020: 149).

ومن منظور التحول الديمقراطي، تكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة في دول الساحل؛ لأن استمرار الدور السياسي للمؤسسة العسكرية يجعل طبيعة الشراكات الأمنية الخارجية عاملًا مؤثرًا في موقع الجيش داخل النظام السياسي. فإذا أصبحت المؤسسة العسكرية تعتمد بصورة متزايدة على شريك خارجي يوفر لها التدريب والسلاح والدعم الأمني، فقد تتعزز قدرتها المؤسسية والسياسية، وهو ما يستدعي دراسة أثر ذلك في احتمالات العودة إلى الحكم المدني أو استمرار الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

ومن جهة أخرى، عملت روسيا على توظيف الأزمات الأمنية في منطقة الساحل لتعزيز حضورها السياسي والعسكري، من خلال تقديم نفسها بوصفها شريكًا قادرًا على مواجهة الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة. وقد استفادت في ذلك من تراجع الثقة بالقوى الغربية ومن الانتقادات الموجهة إلى بعض التدخلات العسكرية الأجنبية بسبب محدودية نتائجها الأمنية. وأسهم هذا الوضع في تعزيز الحضور الروسي داخل بعض دول الساحل (Charbonneau, 2022: 89).

كما ارتبط التوسع الروسي في إفريقيا بالسعي إلى تعزيز مكانة روسيا الدولية بوصفها قوة قادرة على منافسة الولايات المتحدة والدول الأوروبية في المناطق ذات الأهمية

الاستراتيجية. وفي هذا السياق، أصبحت إفريقيا، ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، إحدى ساحات التنافس الجيوسياسي بين القوى الدولية، في ظل التنافس على النفوذ والموارد والمواقع الاستراتيجية داخل القارة (Adebajo, 2020: 82).

وعليه، فإن التعاون العسكري وصفقات السلاح في مالي وبوركينا فاسو والنيجر يمكن قراءتهما ضمن إطار أوسع يقوم على تحويل الاعتماد الأمني إلى علاقة نفوذ طويلة الأمد. وتزداد أهمية هذا العامل بالنسبة لمستقبل الديمقراطية كلما ظلت المؤسسة العسكرية لاعبًا مركزيًا في النظام السياسي، ولم تستقر قواعد التداول المدني للسلطة.

المطلب الثاني: النفوذ السياسي والإعلامي الروسي

أولًا: النفوذ السياسي الروسي

شهد النفوذ السياسي الروسي في إفريقيا توسعًا خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما في منطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت إحدى ساحات التنافس الدولي في القارة. وارتبط هذا التوسع بسعي روسيا إلى إعادة بناء حضورها الدولي بعد مرحلة التراجع التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، من خلال تعزيز حضورها السياسي والدبلوماسي داخل الدول الإفريقية وبناء علاقات مع الأنظمة الحاكمة والنخب السياسية والعسكرية (Stronski, 2019: 17).

وقد ركزت السياسة الروسية في إفريقيا على بناء علاقات وثيقة مع الأنظمة العسكرية الحاكمة، وخاصة في الدول التي شهدت اضطرابات سياسية أو انقلابات عسكرية خلال السنوات الأخيرة. ففي مالي وبوركينا فاسو والنيجر، اتجهت السلطات العسكرية الجديدة إلى تعزيز التعاون مع روسيا بوصفها شريكًا قادرًا على تقديم الدعم السياسي والأمني، دون ربط هذا التعاون بشروط إصلاحية مماثلة لتلك التي تطرحها بعض القوى الغربية. وقد أتاح ذلك لموسكو فرصة لتوسيع نفوذها السياسي في المنطقة (Ramani, 2023: 171).

وتكشف الحالات الثلاث عن إحدى الآليات الأساسية للنفوذ السياسي، تتمثل في إقامة علاقات مباشرة مع النخب الحاكمة، ولا سيما عندما تكون هذه النخب بحاجة إلى دعم خارجي في مواجهة أزمات داخلية أو ضغوط دولية. ومن ثم، فإن النفوذ الروسي في الساحل لا يرتبط فقط بعلاقات الدولة الروسية مع الدول الثلاث، وإنما يرتبط كذلك بطبيعة العلاقة بين موسكو والسلطات العسكرية التي تولت الحكم فيها.

كما استفادت روسيا من تراجع الثقة الشعبية والسياسية بالقوى الغربية التقليدية، وخاصة فرنسا، التي واجهت انتقادات بشأن نتائج تدخلاتها العسكرية في الساحل. واستثمرت موسكو هذا السياق من خلال تقديم نفسها بوصفها شريكًا بديلًا يحترم سيادة الدول الإفريقية ويرفض التدخل في شؤونها الداخلية (Horak, 2024: 18).

وفيما يتعلق بالموقف الروسي من الانقلابات العسكرية، اتسمت السياسة الروسية بقدر من البراغماتية، إذ تجنبت موسكو في حالات عدة توجيه انتقادات حادة للسلطات العسكرية الجديدة في إفريقيا، مقارنة بالمواقف الغربية التي ربطت علاقاتها في كثير من الأحيان بمسائل الانتقال السياسي والديمقراطية. وقد مكّن هذا النهج روسيا من الحفاظ على علاقات إيجابية مع السلطات الجديدة وتوسيع حضورها السياسي والأمني في عدد من الدول الإفريقية (Fidan & Aras, 2021: 34).

وتكتسب هذه السياسة أهمية خاصة في حالات مالي وبوركينا فاسو والنيجر؛ لأن الموقف من الانقلابات لا يمثل مسألة دبلوماسية منفصلة عن مسار التحول الديمقراطي، بل يرتبط بمدى قدرة الفاعلين الخارجيين على التأثير في بيئة الانتقال السياسي. فكلما استطاعت السلطة العسكرية الحصول على دعم خارجي يقلل من الضغوط المفروضة عليها، يمكن

أن تتغير البيئة التي تجري فيها عملية الانتقال، وهو ما يجعل الموقف الروسي أحد المتغيرات الخارجية ذات الصلة بتحليل مستقبل الديمقراطية في دول الحالات.

كما عملت روسيا على توظيف الخطاب المناهض للاستعمار الغربي بوصفه إحدى أدوات نفوذها السياسي في إفريقيا، إذ ركزت الدبلوماسية الروسية والإعلام الروسي على إبراز التاريخ الاستعماري للقوى الأوروبية، وربط بعض الأزمات السياسية والأمنية الراهنة باستمرار أشكال من النفوذ الغربي داخل القارة (Shubin, 2020: 73).

وفي هذا الإطار، قدمت موسكو نفسها بوصفها قوة دولية تدعم التعددية القطبية وتعارض الهيمنة الغربية على النظام الدولي، وهو خطاب انسجم مع توجهات بعض الأنظمة الإفريقية التي تسعى إلى تنويع شراكاتها الدولية وتقليل اعتمادها على القوى الغربية التقليدية (Lo, 2015: 159).

ومن جهة أخرى، سعت روسيا إلى توسيع علاقاتها مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الإفريقية. وعززت موسكو حضورها الدبلوماسي من خلال القمم الروسية الإفريقية والاتفاقيات الثنائية والتعاون في مجالات الأمن والطاقة والتعدين، بما يسهم في بناء شبكة من العلاقات السياسية طويلة الأمد (Kornegay & Lansink, 2020: 45).

كما ارتبط النفوذ السياسي الروسي بمحاولة إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في الساحل الإفريقي، خاصة في ظل تراجع النفوذ الفرنسي وتصاعد التنافس الدولي داخل القارة. وأسهم ذلك في تعزيز موقع روسيا بوصفها أحد الفاعلين المؤثرين في البيئة السياسية والأمنية للساحل، بما انعكس على طبيعة التحالفات السياسية والعسكرية داخل المنطقة (Carmody, 2020: 158).

وعلاوة على ذلك، استفادت موسكو من هشاشة المؤسسات السياسية في بعض دول الساحل الإفريقي، إذ أدى ضعف المؤسسات الديمقراطية وتراجع الثقة بالحكومات المدنية إلى توفير بيئة أكثر قابلية لإقامة تحالفات مع قوى خارجية تقدم الدعم السياسي والأمني. ويكتسب هذا العامل أهمية خاصة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، حيث تزامن صعود السلطات العسكرية مع إعادة ترتيب علاقاتها الخارجية.

ومن ثم، فإن النفوذ السياسي الروسي في دول الحالات الثلاث لا ينبغي أن يُفهم باعتباره مجرد زيادة في الحضور الدبلوماسي، وإنما بوصفه تفاعلًا بين أدوات خارجية ومؤسسات سياسية داخلية تمر بمرحلة إعادة تشكيل. وهذا التفاعل هو الذي يمنح النفوذ الروسي أهميته بالنسبة إلى مستقبل التحول الديمقراطي؛ إذ إن تأثيره يتوقف، إلى حد كبير، على طبيعة العلاقة بين السلطة العسكرية، والمؤسسات المدنية، والفاعلين الدوليين.

ثانيًا: النفوذ الإعلامي والمعلوماتي الروسي

يُعد الإعلام أحد أدوات النفوذ الروسي في إفريقيا، إذ أولت موسكو أهمية متزايدة للأدوات الإعلامية والمعلوماتية في تعزيز حضورها السياسي داخل القارة، ولا سيما في ظل التنافس الدولي على النفوذ في منطقة الساحل. واعتمدت روسيا على وسائل إعلام دولية وشبكات رقمية متعددة للتأثير في الرأي العام الإفريقي والمساهمة في تشكيل الخطاب السياسي بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية (Nye, 2004: 97).

وفي هذا السياق، عملت روسيا على توسيع نشاط وسائل الإعلام الروسية الموجهة إلى إفريقيا، حيث ركزت هذه الوسائل على تناول القضايا الإفريقية من منظور ينتقد السياسات الغربية ويقدم روسيا بوصفها شريكًا داعمًا للدول الإفريقية. كما ركز الخطاب الإعلامي

الروسي على تحميل التدخلات الغربية جانبًا من المسؤولية عن استمرار بعض الأزمات الأمنية والسياسية في القارة (Horak, 2024: 22).

وقد أسهم النشاط الإعلامي الروسي في تعزيز الخطابات المناهضة للنفوذ الغربي، خاصة في الدول التي شهدت احتجاجات على الوجود العسكري الفرنسي. وأسهمت الحملات الإعلامية في التأثير في النقاش العام داخل بعض دول الساحل، بما أدى إلى تحسين صورة روسيا لدى بعض قطاعات الرأي العام الإفريقي (Ramani, 2023: 184).

وتظهر أهمية هذا العامل بصورة واضحة في الحالات الثلاث محل الدراسة؛ فالإعلام لا يعمل بمعزل عن التحولات السياسية، وإنما يمكن أن يسهم في تشكيل البيئة المجتمعية التي تتحرك فيها السلطات السياسية. وفي مالي وبوركينا فاسو والنيجر، ارتبط الخطاب المناهض للوجود الغربي بخطابات سياسية تؤكد السيادة الوطنية وتبرر إعادة ترتيب الشراكات الخارجية، الأمر الذي يجعل الإعلام أحد المتغيرات التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تحليل البيئة السياسية للتحول الديمقراطي.

كما اعتمدت روسيا على أدوات التأثير المعلوماتي من خلال نشر رسائل سياسية وإعلامية تستهدف التأثير في البيئة السياسية داخل بعض الدول الإفريقية. وتشير بعض الدراسات إلى أن شبكات إعلامية مرتبطة بروسيا عملت على نشر روايات سياسية تسعى إلى تقويض الثقة بالقوى الغربية وتعزيز صورة روسيا بوصفها شريكًا بديلًا للدول الإفريقية (Okolo, 2024: 11).

ومن ناحية أخرى، اكتسبت وسائل التواصل الاجتماعي أهمية متزايدة في الاستراتيجية الإعلامية الروسية داخل إفريقيا، إذ استُخدمت المنصات الرقمية لنشر الرسائل السياسية والإعلامية الموجهة إلى المجتمعات الإفريقية. وقد أتاح ذلك الوصول إلى شرائح واسعة

من الشباب الإفريقي، في ظل تنامي الاعتماد على الإعلام الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام (Prier, 2017: 54).

كما استفادت موسكو من ضعف البيئة الإعلامية في بعض الدول الإفريقية ومحدودية الأطر المنظمة للمحتوى الرقمي لتوسيع تأثيرها الإعلامي والسياسي. وارتبط ذلك باستخدام حسابات وصفحات إلكترونية للترويج للسياسات الروسية ونشر محتوى ينتقد الوجود الغربي في إفريقيا (Bradshaw & Howard, 2019: 26).

وعلى الرغم من تقديم روسيا خطابها الإعلامي في إطار دعم استقلال القرار الإفريقي، تشير بعض الدراسات إلى أن النشاط الإعلامي الروسي في إفريقيا يمثل جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز موقع روسيا في التنافس الدولي والحد من النفوذ الغربي داخل القارة. ولذلك أصبحت الأدوات الإعلامية والمعلوماتية أحد مكونات النفوذ الروسي في منطقة الساحل الإفريقي (Fisher, 2022: 39).

ويرتبط أثر هذا النفوذ الإعلامي بمفهوم التحول الديمقراطي من زاويتين أساسيتين: الأولى تتصل بقدرته على التأثير في اتجاهات الرأي العام تجاه المؤسسات الديمقراطية والقوى السياسية؛ والثانية تتعلق بدوره في تشكيل المواقف من الانقلابات العسكرية والسلطات الانتقالية. ومن ثم، فإن دراسة أثر الإعلام الروسي في مالي وبوركينا فاسو والنيجر لا ينبغي أن تقتصر على رصد الرسائل الإعلامية، وإنما ينبغي أن تبحث في علاقتها بالخطابات السياسية السائدة وبالمواقف المجتمعية من السلطة العسكرية والانتقال الديمقراطي.

كما انعكس النفوذ الإعلامي الروسي على البيئة السياسية في بعض دول الساحل الإفريقي، إذ أسهمت الحملات الإعلامية في دعم بعض الخطابات المؤيدة للسلطات العسكرية

والمناهضة للغرب، الأمر الذي يمكن أن يؤثر بصورة غير مباشرة في البيئة السياسية التي يجري ضمنها التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في المنطقة (Charbonneau, 2022: 83).

يتضح من تحليل أدوات النفوذ الروسي في دول الساحل الإفريقي أن هذا النفوذ لا يعمل من خلال أداة منفردة، بل يقوم على تفاعل مجموعة من الأدوات العسكرية والأمنية والسياسية والإعلامية. ففي مالي وبوركينا فاسو والنيجر، ارتبط التعاون العسكري بإعادة ترتيب الشراكات الخارجية، بينما ارتبط النفوذ السياسي بالعلاقات مع السلطات العسكرية والنخب الحاكمة، وأسهمت الأدوات الإعلامية في التأثير في البيئة المجتمعية والسياسية التي جرت فيها هذه التحولات.

وبذلك، فإن النفوذ الروسي يمكن فهمه، في ضوء الإطار المفاهيمي السابق، بوصفه قدرة على التأثير في سلوك الفاعلين وقراراتهم من خلال مزيج من أدوات الإكراه والاعتماد والجاذبية والتأثير السياسي والمعلوماتي. وتزداد فعالية هذه الأدوات في البيئات التي تتسم بضعف المؤسسات السياسية والأمنية، وهو ما يجعل دول الساحل الإفريقي مجالًا مناسبًا لدراسة العلاقة بين النفوذ الخارجي ومسار التحول الديمقراطي.

ومن هذه الزاوية، لا تكمن أهمية النفوذ الروسي بالنسبة إلى الديمقراطية في مجرد وجود روسيا بوصفها فاعلًا خارجيًا، وإنما في كيفية تفاعل هذا النفوذ مع بنية الأنظمة السياسية القائمة، ودور المؤسسة العسكرية، ومستوى استقلال المؤسسات المدنية، واتجاهات الرأي العام. ومن ثم، فإن تحديد أثر النفوذ الروسي في مستقبل الديمقراطية يتطلب الانتقال في المبحث التالي من تحليل أدوات النفوذ إلى دراسة انعكاساتها السياسية المباشرة على مسارات التحول الديمقراطي في مالي وبوركينا فاسو والنيجر.

المبحث الثالث: تأثير النفوذ الروسي على مستقبل الديمقراطية في دول الساحل الإفريقي

يمثل تحليل تأثير النفوذ الروسي في دول الساحل الإفريقي المرحلة التطبيقية التي تنتقل فيها الدراسة من تحديد مفهوم النفوذ الدولي وأدواته، وبيان مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي، إلى دراسة كيفية تفاعل هذه المفاهيم مع الواقع السياسي في دول الحالة. فالنّفوذ الدولي، وفقًا لما سبق بيانه، لا يقتصر على التدخل العسكري المباشر، وإنما يتخذ صورًا سياسية وأمنية واقتصادية وإعلامية، ويصبح أكثر تأثيرًا في البيئات التي تتسم بضعف المؤسسات السياسية وتراجع قدرة الدولة على إدارة الأزمات. ومن ثم، فإن دراسة الحضور الروسي في مالي وبوركينا فاسو والنيجر تقتضي النظر إلى هذا الحضور باعتباره مجموعة مترابطة من أدوات التأثير، لا مجرد وجود عسكري أو أمني منفصل.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في ضوء التحولات السياسية التي شهدتها دول الساحل خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما الانقلابات العسكرية التي أعادت المؤسسة العسكرية إلى مركز العملية السياسية. فقد تزامن تصاعد النفوذ الروسي مع تراجع نسبي في العلاقات بين بعض دول المنطقة والقوى الغربية التقليدية، الأمر الذي أوجد بيئة دولية وإقليمية جديدة أعادت تشكيل خيارات الحكومات الانتقالية وتحالفاتها الخارجية. وبناءً على ذلك، يركز هذا المبحث على تحليل انعكاسات النفوذ الروسي على الأنظمة السياسية، ثم استشراف المسارات المحتملة لمستقبل الديمقراطية في دول الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: انعكاسات النفوذ الروسي على الأنظمة السياسية

أولًا: دعم الأنظمة العسكرية والانقلابات

شهدت منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة تحولات سياسية عميقة تمثلت في تزايد الانقلابات العسكرية وتراجع مسارات التحول الديمقراطي. وقد جاءت هذه التحولات في ظل تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، من بينها الأزمات الأمنية والاقتصادية، وضعف المؤسسات السياسية، وتراجع الثقة بالحكومات المدنية، إلى جانب تصاعد التنافس الدولي على النفوذ في المنطقة (Cheeseman, 2015: 238).

وفي ضوء الإطار النظري السابق، يمكن النظر إلى هذا الوضع بوصفه بيئة ملائمة لممارسة النفوذ الدولي؛ إذ تزداد قدرة الفاعلين الخارجيين على التأثير عندما تكون المؤسسات السياسية والأمنية في الدولة محدودة القدرة على إدارة الأزمات. وفي هذه الحالة، لا يكون النفوذ الخارجي منفصلًا عن البنية السياسية الداخلية، وإنما يتفاعل معها من خلال تقديم الدعم الأمني والسياسي والاقتصادي إلى الفاعلين الأكثر قدرة على الوصول إلى السلطة والحفاظ عليها.

وفي هذا السياق، برزت روسيا بوصفها أحد الفاعلين الدوليين المستفيدين من التحولات السياسية في منطقة الساحل، حيث عملت على توسيع علاقاتها مع الأنظمة العسكرية الجديدة، وتقديم أشكال مختلفة من الدعم السياسي والأمني لها، مستفيدة من تراجع النفوذ الغربي التقليدي، ولا سيما النفوذ الفرنسي (Ramani, 2023: 191).

ويكشف هذا السلوك عن انتقال النفوذ الروسي من المستوى العسكري والأمني إلى مستوى سياسي أكثر مباشرة؛ فالتعاون الأمني لا يقتصر على توفير المعدات أو التدريب، وإنما يمكن أن يتحول إلى مصدر دعم سياسي للأنظمة القائمة، ولا سيما عندما تكون هذه

الأنظمة موضع ضغوط إقليمية ودولية بسبب طبيعة وصولها إلى السلطة أو تأخرها في تنفيذ الانتقال الديمقراطي.

- **حالة مالي**

تُعد مالي من أبرز الحالات التي توضح التفاعل بين ضعف المؤسسات السياسية، والأزمات الأمنية، وتنامي النفوذ الخارجي. فقد شهدت البلاد انقلابًا عسكريًا عام ٢٠٢٠، أعقبه انقلاب آخر عام ٢٠٢١، في سياق اتسم بتدهور الأوضاع الأمنية وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة، إلى جانب تنامي الانتقادات الشعبية للوجود الفرنسي ولعملية «برخان» العسكرية التي قادتها فرنسا في المنطقة (Charbonneau, 2022: 84).

ومن منظور النفوذ الدولي، وفرت هذه البيئة مجالًا لتوسيع الحضور الروسي؛ إذ استفادت موسكو من التوتر المتزايد بين السلطات المالية وفرنسا، واتجهت السلطات العسكرية في مالي إلى تعزيز التعاون مع روسيا، بما في ذلك الاستعانة بعناصر مرتبطة بمجموعة فاغنر لتقديم الدعم الأمني والتدريب العسكري (Mensah & Aning, 2022: 19).

ويكشف المثال المالي عن العلاقة بين الأداة الأمنية والنفوذ السياسي؛ فالدعم العسكري لا يعمل هنا باعتباره أداة منفصلة عن المجال السياسي، وإنما يساهم في تعزيز قدرة السلطة العسكرية على مواجهة التهديدات الداخلية والضغوط الخارجية في الوقت نفسه. ومن ثم، فإن أثر النفوذ الروسي على التحول الديمقراطي لا يمكن قياسه بمجرد وجود قوات أو شركات عسكرية روسية، بل ينبغي النظر كذلك إلى أثر الدعم الأمني في قدرة السلطة العسكرية على الاستمرار في إدارة المرحلة الانتقالية.

كما تبنت السلطات المالية خطابًا سياسيًا أكثر تقاربًا مع روسيا، ارتكز على رفض الهيمنة الخارجية والدعوة إلى تنويع الشراكات الدولية. وتزامن ذلك مع تراجع العلاقات مع فرنسا

والاتحاد الأوروبي، مقابل تنامي التعاون العسكري والسياسي مع موسكو (Fisher, 2022: 41).

وتتضح هنا الصلة بين ما سبق عرضه حول القوة الناعمة والخطاب السياسي وبين التطبيق المالي؛ إذ لم يعتمد النفوذ الروسي على الوسائل الأمنية وحدها، وإنما تداخل معها خطاب سياسي يقوم على السيادة الوطنية ورفض التدخل الخارجي. وقد أتاح هذا الخطاب لروسيا توسيع قدرتها على التأثير في البيئة السياسية المحلية إلى جانب أدواتها الأمنية.

ويرى عدد من الباحثين أن النفوذ الروسي في مالي أسهم في تعزيز موقع المجلس العسكري الحاكم، من خلال توفير الدعم الأمني والسياسي الذي ساعده على مواجهة الضغوط الدولية المتعلقة بالانتقال الديمقراطي وتنظيم الانتخابات. وقد أدى ذلك إلى إطالة أمد الحكم العسكري وتعقيد مسار التحول الديمقراطي في البلاد (Charbonneau, 2022: 84).

وعليه، تمثل مالي حالة تطبيقية واضحة للعلاقة بين النفوذ الخارجي واستمرارية النظام العسكري؛ إذ أدى توافر بديل دولي للسلطة العسكرية إلى تقليل اعتمادها على الشركاء الغربيين، وبالتالي الحد من تأثير بعض أدوات الضغط الخارجية المرتبطة بالانتقال الديمقراطي.

- **حالة بوركينا فاسو**

شهدت بوركينا فاسو سلسلة من الاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية خلال السنوات الأخيرة، في ظل تصاعد الهجمات المسلحة وتراجع قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار الأمني. وأسهمت هذه الأوضاع في زيادة السخط تجاه الحكومة المدنية، إلى جانب تصاعد الانتقادات الموجهة إلى الوجود الفرنسي في البلاد (Adebajo, 2020: 149).

وفي أعقاب الانقلاب العسكري عام ٢٠٢٢، ظهرت مؤشرات على تنامي التقارب بين السلطات الجديدة وروسيا، كما تصاعدت الدعوات السياسية والشعبية إلى تعزيز التعاون مع موسكو بوصفها شريكًا أمنيًا بديلًا عن فرنسا. وشهدت البلاد كذلك ظهور شعارات ورموز مؤيدة لروسيا خلال بعض التظاهرات السياسية، بما يعكس حضور العامل الروسي في المجالين السياسي والإعلامي (Horak, 2024: 24).

وتكشف الحالة البوركينية عن أهمية القوة الناعمة والخطاب السياسي في بناء النفوذ؛ إذ لم يكن الحضور الروسي قائمًا على التعاون العسكري فحسب، بل ارتبط أيضًا بتوظيف خطاب السيادة الوطنية ومناهضة الاستعمار. وقد وفر هذا الخطاب إطارًا سياسيًا يمكن من خلاله إعادة تفسير العلاقة بين الدولة وشركائها الخارجيين.

كما استفادت روسيا من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني لتوسيع نفوذها، من خلال تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع السلطات الجديدة وتقديم نفسها بوصفها داعمًا للسيادة الوطنية الإفريقية. وقد أثار ذلك مخاوف غربية بشأن تنامي النفوذ الروسي في منطقة الساحل (Fidan & Aras, 2021: 36).

ومن زاوية التحول الديمقراطي، تبرز أهمية هذه الحالة في أن وجود شريك خارجي مستعد للتعاون مع السلطة العسكرية يمكن أن يخفف من أثر الضغوط الخارجية المطالبة بالعودة إلى الحكم المدني. وبذلك تصبح العلاقة بين النفوذ الدولي والتحول الديمقراطي أكثر تعقيدًا؛ إذ لا تحدد القوى الداخلية وحدها مسار الانتقال، بل تتدخل طبيعة شبكة العلاقات الدولية التي تتمكن السلطة العسكرية من بنائها.

وفي هذا السياق، أسهم تنامي الدور الروسي في الحد من فاعلية بعض الضغوط الدولية المطالبة بالعودة السريعة إلى الحكم المدني، إذ وفرت العلاقات مع موسكو للسلطات

العسكرية مجالًا أوسع لإدارة المرحلة الانتقالية بعيدًا عن بعض الشروط السياسية المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان (Lo, 2015: 163).

- **حالة النيجر**

تمثل النيجر إحدى الدول ذات الأهمية الاستراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي، بالنظر إلى موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية، ولا سيما اليورانيوم، فضلًا عن موقعها في الاستراتيجية الأمنية الغربية في المنطقة. وقد شهدت البلاد انقلابًا عسكريًا عام ٢٠٢٣ أدى إلى تصاعد التوتر بين السلطات الجديدة وعدد من القوى الغربية، ولا سيما فرنسا والولايات المتحدة (Carmody, 2020: 172).

وفي أعقاب الانقلاب، سعت روسيا إلى الاستفادة من التحولات السياسية في النيجر من خلال توسيع حضورها السياسي والإعلامي، في ظل تصاعد المشاعر المناهضة للوجود الفرنسي والغربي. وشهدت بعض التظاهرات السياسية رفع الأعلام الروسية وظهور شعارات مؤيدة لموسكو، وهو ما يعكس حضور العامل الروسي في النقاش السياسي العام داخل البلاد (Ramani, 2023: 197).

وتبرز في الحالة النيجرية أهمية النفوذ السياسي والإعلامي إلى جانب النفوذ الأمني؛ فروسيا لم تعتمد فقط على عرض التعاون العسكري، وإنما قدمت خطابًا يقوم على حق الدول الإفريقية في اختيار شركائها الدوليين بعيدًا عن الضغوط الخارجية. وقد وجد هذا الخطاب صدى لدى بعض القوى السياسية والعسكرية في النيجر (Kornegay & Lansink, 2020: 46).

وعلى الرغم من أن مستوى الحضور الروسي في النيجر كان أقل مقارنة بمالي، فإن الحالة النيجرية تبرز قدرة موسكو على استثمار التحولات السياسية والانقلابات العسكرية لتوسيع

نطاق نفوذها. ومن ثم، فإن أهمية الحالة لا ترتبط بحجم الوجود الروسي وحده، وإنما بما تكشفه عن طبيعة البيئة السياسية التي تسمح للنفوذ الخارجي بالتوسع عقب حدوث التحولات السياسية (Shubin, 2020: 77).

وبالمقارنة بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر، يظهر أن النفوذ الروسي لم يتخذ صورة واحدة في دول الساحل، وإنما اختلفت درجة حضوره وأدواته وفقًا لطبيعة البيئة السياسية والأمنية في كل دولة. غير أن القاسم المشترك بينها يتمثل في تزامن تنامي الحضور الروسي مع تراجع العلاقات مع القوى الغربية، وصعود الأنظمة العسكرية، وضعف مسارات الانتقال الديمقراطي.

ثانيًا: تراجع النفوذ الغربي وصعود البديل الروسي

شهدت منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة تراجعًا في النفوذ الغربي التقليدي، ولا سيما النفوذ الفرنسي الذي كان يحتل موقعًا بارزًا في العلاقات السياسية والأمنية لدول المنطقة. وارتبط هذا التراجع بمجموعة من العوامل، من بينها استمرار التهديدات الأمنية، وتصاعد الانتقادات الشعبية للتدخلات الخارجية، وتراجع الثقة بقدرة السياسات الغربية على تحقيق نتائج مستدامة في مجالات الأمن والاستقرار والتنمية (Charbonneau, 2022: 93).

وتبرز عملية «برخان» بوصفها أحد مظاهر هذا التراجع؛ فقد واجهت فرنسا انتقادات متزايدة في ظل استمرار الهجمات المسلحة وتدهور الأوضاع الأمنية رغم الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة. كما أسهم تصاعد المواقف الرافضة للوجود الفرنسي في تقليص نفوذ باريس السياسي والعسكري في عدد من دول الساحل (Adebajo, 2020: 152).

وفي المقابل، استفادت روسيا من إعادة تشكيل البيئة السياسية والأمنية في المنطقة، وقدمت نفسها بوصفها شريكًا بديلًا للقوى الغربية. واعتمدت في ذلك على خطاب يركز على السيادة الوطنية ورفض التدخلات الخارجية، إلى جانب استخدام الأدوات الإعلامية والسياسية لتعزيز حضورها في المجال العام الإفريقي (Horak, 2024: 27).

ومن منظور الإطار النظري للدراسة، يمثل هذا التحول مثالًا على انتقال النفوذ الدولي من الهيمنة على مجال سياسي معين إلى التنافس بين شبكات متعددة من النفوذ. فضعف أحد الفاعلين لا يعني بالضرورة انتهاء التدخل الخارجي، وإنما قد يؤدي إلى إحلال فاعل دولي آخر محلّه أو إلى ظهور حالة تنافس بين عدة قوى.

وقد انعكس ذلك في دول الساحل من خلال إعادة النظر في التحالفات التقليدية، وتوسيع بعض الحكومات لعلاقاتها مع روسيا، إلى جانب البحث عن شركاء دوليين آخرين. ومن ثم، أصبح تنويع الشراكات الخارجية جزءًا من استراتيجيات بعض الأنظمة السياسية الجديدة (Fisher, 2022: 44).

وفي الوقت نفسه، أدى التنافس الدولي في الساحل الإفريقي إلى زيادة تعقيد البيئة السياسية والأمنية، إذ لم تعد المنطقة مجالًا للتنافس الروسي الغربي فقط، وإنما أصبحت مجالًا لتفاعل مجموعة من القوى الدولية، من بينها الصين وتركيا، إلى جانب القوى الغربية وروسيا. وقد انعكس ذلك على طبيعة التحالفات السياسية والأمنية الإقليمية (Carmody, 2020: 166).

كما أسهم تراجع الضغوط الغربية المرتبطة بالإصلاح الديمقراطي، بالتزامن مع توسع علاقات الأنظمة العسكرية مع شركاء دوليين جدد، في إعادة تشكيل العلاقة بين الدعم الخارجي والاستقرار السياسي. وأصبح من الممكن أن تقوم بعض العلاقات الدولية على

تبادل الدعم الأمني والسياسي مقابل توسيع النفوذ الاستراتيجي للدولة الداعمة (Stronski, 2019: 23).

وعليه، فإن النفوذ الروسي في الساحل الإفريقي لا يمكن فهمه باعتباره مجرد توسع في الحضور العسكري الروسي، بل بوصفه جزءًا من إعادة تشكيل البيئة السياسية الدولية المحيطة بالأنظمة الانتقالية. وهذه النتيجة تمثل نقطة أساسية لفهم تأثير النفوذ الروسي في مستقبل الديمقراطية؛ لأن طبيعة الشراكات الخارجية تؤثر في حجم الضغوط والحوافز التي تواجهها الأنظمة العسكرية في مسار الانتقال السياسي.

المطلب الثاني: مستقبل الديمقراطية في دول الساحل الإفريقي

أولًا: التحديات التي تواجه الديمقراطية

تواجه الديمقراطية في دول الساحل الإفريقي مجموعة من التحديات المتداخلة ذات الطبيعة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أسهم تفاعل هذه العوامل في إضعاف مؤسسات الدولة، وتراجع الثقة بالنظم السياسية، وتصاعد الانقلابات العسكرية، بما انعكس على مسارات التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في المنطقة (Cheeseman, 2015: 241).

وتأتي هشاشة المؤسسات السياسية في مقدمة هذه التحديات؛ إذ تعاني العديد من دول الساحل من ضعف البنية المؤسسية، وعدم الاستقرار الدستوري، ومحدودية الفصل بين السلطات، فضلًا عن انتشار الفساد الإداري والسياسي. ويؤدي ضعف المؤسسات إلى تقليص قدرة الدولة على إدارة الأزمات والاستجابة للمطالب الاجتماعية، كما يضعف شرعية الحكومات المدنية ويفتح المجال أمام تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية (van de Walle, 2001: 127).

كما تعاني هذه الدول من محدودية فاعلية الأحزاب السياسية وضعف المجتمع المدني، إلى جانب استمرار تأثير الولاءات القبلية والإثنية في الحياة السياسية في بعض الحالات. ويؤدي ذلك إلى إضعاف المشاركة السياسية المؤسسية والحد من تطور الثقافة الديمقراطية، ولا سيما في المناطق الريفية والهامشية (Diamond, 1999: 54).

ويمثل التدهور الأمني تحديًا آخر للتحول الديمقراطي. فقد أدى انتشار الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة والنزاعات المحلية والجريمة المنظمة إلى استنزاف قدرات الدولة وإضعاف سيطرتها على بعض المناطق. وفي مثل هذه الظروف، تصبح قضية الأمن أكثر إلحاحًا في نظر قطاعات من المجتمع مقارنة بالإصلاح السياسي، وهو ما يمكن أن يزيد من تقبل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية (Adebajo, 2020: 158).

وقد استُخدمت الأزمات الأمنية في بعض الحالات لتبرير توسيع دور المؤسسة العسكرية في إدارة الدولة، إذ قدمت الجيوش نفسها بوصفها قادرة على استعادة الأمن وحماية الدولة. وأسهم هذا السياق في تصاعد الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر (Charbonneau, 2022: 94).

وهنا يتضح الارتباط بين ضعف الدولة والانتقال الديمقراطي من جهة، وبين النفوذ الخارجي من جهة أخرى؛ فكلما ازدادت هشاشة المؤسسات، ازدادت قابلية النظام السياسي للاعتماد على الدعم الخارجي، ولا سيما في المجال الأمني. وعندما يرتبط هذا الدعم بسلطة عسكرية غير منتخبة، فقد يؤدي إلى تقليص الحوافز الداخلية والخارجية للعودة إلى الحكم المدني.

إلى جانب ذلك، تمثل التدخلات الخارجية أحد العوامل المؤثرة في مسارات التحول الديمقراطي، إذ أصبحت منطقة الساحل مجالًا للتنافس بين روسيا وفرنسا والولايات المتحدة

والصين وغيرها من القوى الدولية. وقد أدى هذا التنافس إلى تداخل الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية الدولية مع التحولات السياسية الداخلية (Carmody, 2020: 169).

وفي هذا السياق، ارتبط تصاعد النفوذ الروسي بتوسيع التعاون الأمني والعسكري مع بعض الأنظمة العسكرية، وهو ما وفر لهذه الأنظمة بدائل عن الدعم الغربي، وأضعف، في بعض الحالات، أثر الضغوط الخارجية المرتبطة بالإصلاح السياسي وحقوق الإنسان. كما استفادت بعض السلطات العسكرية من هذه العلاقات لتعزيز قدرتها على الاستمرار في الحكم (Ramani, 2023: 203).

وتضاف إلى ذلك التحديات الاقتصادية والاجتماعية، ومنها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وضعف الخدمات الأساسية، ومحدودية فرص التعليم والرعاية الصحية، فضلًا عن آثار التغير المناخي والتصحر والجفاف. وقد أسهمت هذه العوامل في زيادة معدلات الهجرة والنزوح الداخلي وتعميق الضغوط الواقعة على مؤسسات الدولة (Collier, 2007: 114).

وتؤثر هذه الأوضاع بصورة مباشرة في شرعية الأنظمة السياسية؛ فضعف قدرة الحكومة على توفير الأمن والخدمات وفرص العمل يمكن أن يؤدي إلى تراجع الثقة بالمؤسسات المدنية، ويزيد قابلية المجتمع لتقبل البدائل السياسية غير الديمقراطية. كما يؤدي ضعف التنمية إلى زيادة اعتماد الدولة على الدعم الخارجي، الأمر الذي يوسع هامش تأثير القوى الدولية في القرار الوطني (Held, 2006: 134).

وبذلك، فإن مستقبل الديمقراطية في الساحل الإفريقي لا يرتبط بالعامل السياسي وحده، وإنما يتوقف على قدرة الدولة على الجمع بين الاستقرار الأمني، والفعالية المؤسسية، والتنمية الاقتصادية، والشرعية السياسية. وفي غياب هذه العناصر، يصبح الانتقال

الديمقراطي أكثر هشاشة، وتزداد قدرة الفاعلين العسكريين والخارجيين على التأثير في مساره (Linz & Stepan, 1996: 42).

ثانيًا: السيناريوهات المستقبلية

في ضوء التفاعل بين العوامل الداخلية، وعلى رأسها هشاشة المؤسسات والأزمات الأمنية والاقتصادية، والعوامل الخارجية، وفي مقدمتها التنافس الدولي وتنامي النفوذ الروسي، يمكن تصور مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمستقبل الديمقراطية في دول الساحل الإفريقي (Lo, 2015: 167).

ولا ينبغي النظر إلى هذه السيناريوهات باعتبارها تنبؤات قطعية، وإنما باعتبارها مسارات محتملة تتوقف درجة تحققها على تغير مجموعة من المتغيرات، مثل قدرة الأنظمة العسكرية على الحفاظ على شرعيتها، وتطور الوضع الأمني، واتجاه العلاقات مع القوى الدولية، وقدرة القوى المدنية على إعادة بناء المؤسسات السياسية.

السيناريو الأول: استمرار الأنظمة العسكرية

يقوم هذا السيناريو على استمرار حضور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، خاصة في ظل استمرار الأزمات الأمنية وضعف الحكومات المدنية. وقد أظهرت التطورات السياسية في بعض دول الساحل أن الجيوش أصبحت تقدم نفسها بوصفها الجهة القادرة على استعادة الأمن ومواجهة الجماعات المسلحة، مستفيدة من تراجع الثقة بالمؤسسات والأحزاب المدنية (Cheeseman, 2015: 246).

ويزداد احتمال هذا السيناريو عندما تتوافر للأنظمة العسكرية مصادر خارجية للدعم الأمني والسياسي. وفي هذا السياق، يمكن أن يسهم استمرار التعاون مع روسيا أو غيرها من القوى

الدولية في إطالة أمد الحكم العسكري، ولا سيما إذا أدى هذا التعاون إلى تقليل اعتماد السلطة على الشركاء الغربيين الذين يربطون الدعم السياسي والاقتصادي عادةً بمسارات الانتقال الديمقراطي (Fidan & Aras, 2021: 39).

وقد يؤدي استمرار هذا الوضع إلى نشوء نظام سياسي يحتفظ ببعض المؤسسات أو الإجراءات الانتخابية، مع بقاء المؤسسة العسكرية صاحبة التأثير الحاسم في عملية صنع القرار.

السيناريو الثاني: استئناف مسار التحول الديمقراطي

يقوم هذا السيناريو على عودة دول الساحل إلى مسار الانتقال الديمقراطي، من خلال إعادة بناء المؤسسات الدستورية، وتنظيم انتخابات تنافسية، وتعزيز المشاركة السياسية، وتوسيع دور المجتمع المدني، إلى جانب تحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية.

غير أن تحقق هذا السيناريو يتطلب أكثر من مجرد تنظيم الانتخابات؛ إذ يحتاج إلى إعادة بناء المؤسسات التي تضمن التنافس السياسي السلمي، واستقلال القضاء، وحرية الإعلام، واحترام نتائج الانتخابات، وتحديد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية. كما يتطلب وجود دعم إقليمي ودولي لمسار الانتقال دون تحويل الدول محل الدراسة إلى ساحات للصراع بين القوى الدولية (Diamond, 1999: 87).

ويمكن للمنظمات الإفريقية والإقليمية أن تؤدي دورًا مهمًا في هذا المسار من خلال الوساطة السياسية، ودعم الترتيبات الانتقالية، وتشجيع تنظيم انتخابات ذات مصداقية، مع مراعاة الخصوصيات السياسية والأمنية للدول المعنية. إلا أن نجاح هذا السيناريو يظل مرتبطًا بقدرة هذه الدول على معالجة الأسباب البنيوية التي أدت إلى الانقلابات والأزمات السياسية (Ake, 1996: 92).

السيناريو الثالث: استمرار التنافس الدولي وتعدد الشراكات

يقوم هذا السيناريو على استمرار التنافس بين روسيا والقوى الغربية، مع اتجاه دول الساحل إلى تنويع علاقاتها الدولية بدلًا من الانحياز الكامل إلى طرف واحد. وقد تسعى بعض الأنظمة إلى استثمار التنافس الدولي للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب الأمنية والاقتصادية والسياسية (Kornegay & Lansink, 2020: 61).

وفي هذه الحالة، قد لا يكون النفوذ الروسي بديلًا كاملًا للنفوذ الغربي، وإنما يصبح جزءًا من بيئة دولية متعددة الفاعلين. وتمنح هذه البيئة الحكومات المحلية قدرة أكبر على المناورة بين القوى الدولية، لكنها قد تؤدي في الوقت نفسه إلى استمرار توظيف الأزمات الداخلية في إطار التنافس الدولي.

ومن ثم، فإن أثر هذا السيناريو على الديمقراطية يظل مزدوجًا؛ فقد يؤدي تنويع الشراكات إلى زيادة استقلالية القرار الخارجي للدولة، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى تقليص فاعلية الضغوط الدولية الداعمة للإصلاح الديمقراطي إذا أصبح التنافس بين القوى الكبرى أهم من طبيعة النظام السياسي المحلي (Horak, 2024: 31).

السيناريو الرابع: ظهور أنظمة سياسية هجينة

يقوم السيناريو الرابع على ظهور أنظمة تجمع بين بعض المؤسسات والإجراءات الديمقراطية وبين استمرار النفوذ الفعلي للمؤسسة العسكرية أو النخب السلطوية. وقد تتمثل هذه الحالة في تنظيم انتخابات والحفاظ على مؤسسات دستورية، مع استمرار القيود على التنافس السياسي الحقيقي ومحدودية قدرة المؤسسات المنتخبة على ممارسة سلطاتها بصورة مستقلة (Levitsky & Way, 2010: 5).

ويكتسب هذا السيناريو أهمية خاصة في بيئة الساحل الإفريقي؛ لأنه لا يفترض استمرار الحكم العسكري المباشر بصورة دائمة، ولا يفترض كذلك عودة كاملة إلى الديمقراطية التنافسية. وإنما يفترض نشوء صيغة وسطى تحتفظ فيها الأنظمة ببعض المظاهر المؤسسية للديمقراطية، مع استمرار التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية أو النخب الحاكمة. وقد يصبح هذا السيناريو أكثر احتمالًا في ظل استمرار هشاشة المؤسسات، وضعف الثقافة الديمقراطية، واستمرار التهديدات الأمنية، وتداخل المصالح الدولية مع السياسة الداخلية. وفي هذه الحالة، قد تتبنى الأنظمة خطابًا ديمقراطيًا ومؤسسات انتخابية، مع استمرار ممارسات تحد من التداول الفعلي للسلطة (Held, 2006: 156).

تكشف المقارنة بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر أن تأثير النفوذ الروسي في مستقبل الديمقراطية لا يمكن تفسيره باعتباره عاملًا مستقلًا ومباشرًا يؤدي وحده إلى تراجع الديمقراطية، كما لا يمكن تجاهله بوصفه عاملًا خارجيًا ثانويًا. فالأثر الروسي يتفاعل مع مجموعة من العوامل الداخلية، وفي مقدمتها هشاشة المؤسسات السياسية، وتدهور الأوضاع الأمنية، وضعف التنمية، وتراجع الثقة بالحكومات المدنية.

وتشير الحالات الثلاث إلى أن النفوذ الروسي يصبح أكثر فاعلية عندما تتوافر بيئة سياسية وأمنية تسمح للفاعل الخارجي بتقديم نفسه بوصفه مصدرًا بديلًا للدعم. ففي مالي ارتبط النفوذ الروسي بصورة أوضح بالتعاون العسكري والأمني مع السلطة العسكرية، بينما برز في بوركينا فاسو تداخل أكبر بين الخطاب السياسي المناهض للنفوذ الغربي والتعاون الأمني، في حين كشفت النيجر عن قدرة روسيا على استثمار التحولات السياسية الجديدة وتراجع العلاقات مع القوى الغربية.

وبذلك، يتضح أن العلاقة بين النفوذ الروسي والتحول الديمقراطي تمر عبر ثلاثة مستويات مترابطة:

المستوى الأول: مستوى الأدوات، حيث تستخدم روسيا التعاون العسكري والأمني، والدعم السياسي، والخطاب الإعلامي، والعلاقات الاقتصادية بوصفها أدوات لبناء النفوذ.

المستوى الثاني: مستوى البيئة السياسية، حيث تصبح هذه الأدوات أكثر تأثيرًا في ظل ضعف المؤسسات، والأزمات الأمنية، وصعود الأنظمة العسكرية.

المستوى الثالث: مستوى المخرجات السياسية، حيث يمكن أن يؤدي استمرار الدعم الخارجي للأنظمة العسكرية إلى تقليل الضغوط التي تدفع نحو الانتقال الديمقراطي، أو إلى إعادة تشكيل النظام السياسي في صورة هجينة تجمع بين بعض المؤسسات الديمقراطية واستمرار النفوذ العسكري.

وعليه، فإن المتغير الحاسم في تحديد مستقبل الديمقراطية في الساحل الإفريقي لا يتمثل في وجود النفوذ الروسي وحده، وإنما في طبيعة تفاعله مع هشاشة الدولة، وقدرة المؤسسة العسكرية، واتجاهات الرأي العام، ومستوى التنافس الدولي. ومن هنا تبرز أهمية المنهج الاستشرافي الذي ينبغي أن ينتقل في الجزء اللاحق من الدراسة من وصف الاتجاهات الحالية إلى بناء سيناريوهات مستقبلية تقوم على مؤشرات قابلة للرصد، وتحدد العوامل التي قد تدفع كل دولة نحو استمرار الحكم العسكري، أو استئناف التحول الديمقراطي، أو نشوء نظام سياسي هجين.

الخاتمة:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة تحولات سياسية وأمنية عميقة تزامنت مع تصاعد النفوذ الروسي داخل القارة الإفريقية، ولا سيما في الدول التي تعاني من هشاشة المؤسسات السياسية وتصاعد الأزمات الأمنية والانقلابات العسكرية. وقد سعت روسيا إلى توسيع حضورها في المنطقة عبر توظيف مجموعة متنوعة من الأدوات العسكرية والسياسية والإعلامية والاقتصادية، مستفيدة من تراجع النفوذ الغربي التقليدي، وخاصة النفوذ الفرنسي، ومن تنامي حالة السخط الشعبي تجاه السياسات الغربية في بعض دول الساحل الإفريقي.

وقد أظهرت الدراسة أن النفوذ الروسي في إفريقيا لم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية والأمنية فقط، بل أصبح يمثل مشروعًا استراتيجيًا متكاملًا يهدف إلى إعادة بناء المكانة الدولية لروسيا وتعزيز حضورها داخل النظام الدولي متعدد الأقطاب. وفي هذا السياق، أصبحت منطقة الساحل الإفريقي إحدى أهم ساحات التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، في ظل ما تمتلكه المنطقة من أهمية استراتيجية وموارد طبيعية وموقع جغرافي حيوي.

كما كشفت الدراسة أن روسيا اعتمدت بصورة متزايدة على الأدوات غير التقليدية لتوسيع نفوذها، مثل الشركات العسكرية الخاصة، والإعلام الموجه، والحرب المعلوماتية، والدعم السياسي للأنظمة العسكرية، وهو ما منحها قدرة على التغلغل داخل البيئات السياسية الهشة بأقل تكلفة سياسية وعسكرية ممكنة. وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في بعض دول الساحل الإفريقي التي شهدت تحولات سياسية وانقلابات عسكرية خلال السنوات الأخيرة.

وفي المقابل، أظهرت الدراسة أن تصاعد النفوذ الروسي ترافق مع تراجع واضح في مسارات التحول الديمقراطي داخل المنطقة، حيث أدى الدعم الخارجي لبعض الأنظمة العسكرية إلى تقليص الضغوط المتعلقة بالإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، فضلًا عن تعزيز دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية. كما أسهمت الأزمات الأمنية والاقتصادية والتدخلات الخارجية في إضعاف المؤسسات الديمقراطية وتراجع ثقة المواطنين بالحكومات المدنية.

ومن خلال تحليل واقع دول الساحل الإفريقي، يتضح أن مستقبل الديمقراطية في المنطقة سيظل مرتبطًا بقدرة هذه الدول على معالجة أزماتها الداخلية، وبناء مؤسسات سياسية مستقرة، وتقليل اعتمادها على التدخلات الخارجية، فضلًا عن تحقيق توازن بين متطلبات الأمن والاستقرار من جهة، ومتطلبات التحول الديمقراطي والتنمية من جهة أخرى.

أولا: أهم النتائج:

١. شهد النفوذ الروسي في إفريقيا تصاعدًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت إحدى أهم ساحات التنافس الدولي.
٢. اعتمدت روسيا على أدوات متعددة لتعزيز نفوذها في إفريقيا، شملت التعاون العسكري، وصفقات السلاح، والشركات العسكرية الخاصة، والإعلام الموجه، والحرب المعلوماتية.
٣. لعبت مجموعة فاغنر دورًا مهمًا في توسيع النفوذ الروسي داخل بعض دول الساحل الإفريقي، خاصة في المجالات الأمنية والعسكرية.
٤. أسهم تراجع النفوذ الفرنسي والغربي في خلق فراغ سياسي وأمني استفادت منه روسيا لتعزيز حضورها في المنطقة.

٥. ارتبط تصاعد النفوذ الروسي بتنامي العلاقات مع الأنظمة العسكرية الحاكمة، خاصة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر.

٦. أدت الأزمات الأمنية وتراجع الثقة بالحكومات المدنية إلى تصاعد دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية داخل دول الساحل الإفريقي.

٧. أسهم التنافس الدولي داخل المنطقة في تعقيد مسارات التحول الديمقراطي وإضعاف استقرار المؤسسات السياسية.

٨. لعب الإعلام الروسي ووسائل التواصل الاجتماعي دورًا بارزًا في التأثير في الرأي العام الإفريقي وتعزيز الخطابات المناهضة للنفوذ الغربي.

٩. تعاني الديمقراطية في دول الساحل الإفريقي من تحديات مركبة تشمل هشاشة المؤسسات السياسية، والأزمات الاقتصادية، والتدخلات الخارجية، وضعف التنمية.

١٠. تشير المعطيات الحالية إلى احتمال صعود أنظمة سياسية هجينة تجمع بين المظاهر الديمقراطية والهيمنة العسكرية أو السلطوية.

ثانيا: الاستنتاجات العامة:

١. إن النفوذ الروسي في الساحل الإفريقي يمثل جزءًا من استراتيجية دولية أوسع تهدف إلى إعادة بناء المكانة الروسية في النظام الدولي ومواجهة النفوذ الغربي في المناطق الحيوية.

٢. تعتمد روسيا في إفريقيا على مقاربة براغماتية تقوم على توظيف الأزمات السياسية والأمنية من أجل توسيع نفوذها الاستراتيجي.

٣. إن هشاشة الأوضاع الداخلية في دول الساحل الإفريقي وفشل بعض الحكومات في تحقيق الأمن والتنمية وفّرت بيئة مناسبة لتوسع النفوذ الروسي.
٤. أدى تصاعد الدور الروسي إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية داخل الساحل الإفريقي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة الأنظمة السياسية في المنطقة.
٥. إن استمرار الاعتماد على الحلول العسكرية والأمنية دون معالجة جذور الأزمات السياسية والاقتصادية قد يؤدي إلى إطالة أمد عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.
٦. تواجه الديمقراطية في دول الساحل الإفريقي تحديات بنيوية تتجاوز العامل الخارجي، إلا أن التدخلات الدولية المتنافسة أسهمت في تعقيد فرص التحول الديمقراطي.
٧. أصبح التنافس الدولي في الساحل الإفريقي عاملًا رئيسًا في إعادة تشكيل البيئة السياسية والأمنية في المنطقة، بما يجعل مستقبل الديمقراطية مرتبطًا بالتوازنات الجيوسياسية الدولية بقدر ارتباطه بالعوامل الداخلية.

ثالثا: التوصيات:

١. تعزيز المؤسسات الدستورية والسياسية في دول الساحل الإفريقي بما يضمن ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة.
٢. دعم استقلال القضاء وحرية الإعلام وتوسيع دور المجتمع المدني في الرقابة على الأداء الحكومي.
٣. تقوية الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية والحد من تدخلها في الحياة السياسية.
٤. معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل أحد أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي وتصاعد الانقلابات العسكرية.

٥. تعزيز برامج التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والبطالة والتهميش في المناطق الهشة.

٦. تطوير آليات التعاون الأمني الإقليمي بين دول الساحل الإفريقي لمواجهة الجماعات المسلحة بعيدًا عن الاعتماد المفرط على التدخلات الخارجية.

٧. ضرورة تبني سياسة خارجية متوازنة من قبل دول الساحل الإفريقي تقوم على تنويع الشراكات الدولية دون الارتهان لأي قوة خارجية.

٨. تعزيز دور الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الإفريقية في دعم الاستقرار السياسي ومنع الانقلابات العسكرية.

٩. الحد من توظيف الإعلام والدعاية السياسية في تأجيج الصراعات الدولية داخل القارة الإفريقية.

١٠. دعم المبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى تعزيز التحول الديمقراطي والتنمية والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.

المصادر والمراجع:

1. Adebajo, A. (2020). The curse of Berlin: Africa after the Cold War. Oxford University Press.
2. Ake, C. (1996). Democracy and development in Africa. Brookings Institution Press.
3. Besenyő, J. (2019). The Africa policy of Russia. Terrorism and Political Violence, 31(1), 132–153.
4. Bradshaw, S., & Howard, P. N. (2019). The global disinformation order: 2019 global inventory of organised social media manipulation. Oxford Internet Institute.

5. Carmody, P. (2020). Africa's shadow rise: Africa's geopolitical and geo-economic reconfiguration. Agenda Publishing.
6. Charbonneau, B. (2022). Intervention in Mali: Building peace between peacekeeping and counterterrorism. Journal of Contemporary African Studies, 40(1), 82–97.
7. Clapham, C. (1996). Africa and the International System: The Politics of State Survival. Cambridge: Cambridge University Press.
8. Collier, P. (2007). The bottom billion: Why the poorest countries are failing and what can be done about it. Oxford University Press.
9. Diamond, L. (1999). Developing democracy: Toward consolidation. Johns Hopkins University Press.
10. Dugin, A. (2019). The rise of the Fourth Political Theory. Arktos Media.
11. Fidan, G., & Aras, B. (2021). Russia's return to Africa and its geopolitical implications. Insight Turkey, 23(1), 21–39.
12. Fisher, M. (2022). Russian information warfare and influence operations in Africa. African Security Review, 31(2), 34–49.
13. Held, D. (2006). Models of democracy (3rd ed.). Stanford University Press.
14. Horak, L. (2024). Building the "Russieafrique": Russian influence operations in West Africa and the Sahel. Strategic Review for Southern Africa.
15. Huntington, S. P. (1991). The third wave: Democratization in the late twentieth century. University of Oklahoma Press.
16. International Crisis Group. (2023). Russia's Wagner Group in Africa: Influence, commercial concessions and human rights concerns. International Crisis Group Report.
17. Keohane, R. O., & Nye, J. S. (2012). Power and interdependence (4th ed.). Longman.

18. Kornegay, F., & Lansink, A. (2020). Russia–Africa relations in the post-Cold War era. African East-Asian Affairs, 3(2), 45–63.
19. Levitsky, S., & Way, L. (2010). Competitive authoritarianism: Hybrid regimes after the Cold War. Cambridge University Press.
20. Linz, J. J., & Stepan, A. (1996). Problems of democratic transition and consolidation. Johns Hopkins University Press.
21. Lo, B. (2015). Russia and the new world disorder. Brookings Institution Press.
22. Mensah, A., & Aning, K. (2022). Russia resurgent? Untangling the role and meaning of Moscow's proxies in West Africa and the Sahel. Conflict Trends, 2022(3), 15–24.
23. Nye, J. S. (2004). Soft power: The means to success in world politics. Public Affairs.
24. Okolo, C. T. (2024). African democracy in the era of generative disinformation: Challenges and countermeasures against AI-generated propaganda. arXiv.
25. Prier, J. (2017). Commanding the trend: social media as information warfare. Strategic Studies Quarterly, 11(4), 50–85.
26. Ramani, S. (2023). Russia in Africa: Resurgent great power or bellicose pretender? Hurst Publishers.
27. Shubin, V. (2020). Russia's policy toward Africa. Journal of African Foreign Affairs, 7(1), 61–78.
28. SIPRI. (2023). Trends in international arms transfers 2023. Stockholm International Peace Research Institute.
29. Stronski, P. (2019). Late to the party: Russia's return to Africa. Carnegie Endowment for International Peace.
30. Taylor, I. (2018). Africa rising? BRICS – Diversifying dependency. James Currey.

31. Trenin, D. (2011). Post-imperium: A Eurasian story. Carnegie Endowment for International Peace.
32. van de Walle, N. (2001). African economies and the politics of permanent crisis, 1979–1999. Cambridge University Press.
33. Westad, O. A. (2007). The global Cold War: Third world interventions and the making of our times. Cambridge University Press.